



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم التمويل و المصارف

أثر العوامل الداخلية و الخارجية على الاداء المالي للبنوك التجارية الاردنية
**The Impact of Internal and External Factor's On Jordanian
Commercial Banks Financial Performance**

إعداد الطالب

إياد محمد إبراهيم حمّاد الهيل

الرقم الجامعي

1520503011

إشراف

الأستاذ الدكتور جمعة محمود عبّاد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلب الحصول على درجة الماجستير في التمويل و المصارف

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٨/٢٠١٧

التفويض

أنا الطالب إياد محمد إبراهيم حمّاد الهيل ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات و الأنظمة النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار و التزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي ١٥٢٠٥٠٣٠١١

أنا الطالب: إياد محمد إبراهيم حمّاد الهيل

التخصص : التمويل والمصارف

الكلية : الاقتصاد والعلوم الإدارية

أقر بأني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير و الدكتوراه عند قيامي شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان :

" أثر العوامل الداخلية و الخارجية على الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية "

The Impact of Internal and External Factor's On Jordanian Commercial Banks Financial Performance

و ذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل و الأطاريح العلمية، كما إنني أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية . و انطلاقا مما تقدم فأني أتحمّل المسؤولية بكافة أنواعها فيما لو تبين غير ذلك، و بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية المتحصل عليها و سحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم و الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.....

التاريخ : / / ٢٠١٨

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

أثر العوامل الداخلية و الخارجية على الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية

**The Impact of Internal and External Factor's On Jordanian
Commercial Banks Financial Performance**

و أجزت بتاريخ 8 / 4 / 2018

إعداد

إياد محمد إبراهيم حماد الهيل

إشراف

الأستاذ الدكتور جمعة محمود عبّاد

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة	
	(مشرفاً ورئيساً)	الأستاذ الدكتور جمعة محمود عبّاد
	(عضواً داخلياً)	الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود
	(عضواً داخلياً)	الدكتور محمود علي جرادات
	(عضواً خارجياً)	الدكتور إياد محمد ملكاوي

الإهداء

إلى ... روح من كابد عناء الحياه لأجلي وأخوتي

من ... كان و سيبقى قدوتي في العزيمة و الإصرار

من ... كانت دعواته لي تطرب مسامعي

من ... سعى وكان سعيه مشكوراً بإذن الله، تغمده الله بعظيم رحمته ورضوانه

والدي العزيز

إلى ... من تحت قدميها الجنة

من ... تحمل همي صغيراً وكبيراً

من ... تتعلق الروح فيها

من قال افضل الخلق فيها محمد عليه أتم الصلاة والسلام : أمك، ثم أمك، ثم أمك

والدي العزيزة

إلى ... من كانوا وسبقون سندا وذخرا لي بعد الله... إخوتي الأعزاء

إلى ... من كن وسابقين مؤنساتي الغاليات ورفيقات دربي ... أخواتي العزيزات

إلى ... عائلتي بلا استثناء

إلى ... الأصدقاء

إلى ... الزملاء

إلى ... من اهتديت بعلمه إلى شاطئ المعرفة

من ... اتسع صدره لي طالباً و باحثاً أستاذي العزيز، الدكتور جمعة محمود عبّاد

بين أيديكم أضع جهدي المتواضع

إياد

الشكر و التقدير

الحمد لله في سرِّي و في علني... و الحمد لله في حُزني و في سَعدي
الحمد لله عَمَّا كُنتَ أَعْلَمُهُ... و الحمد لله عَمَّا غَابَ عَن خَلْدِي
الحمد لله من عَمَّتْ فُضَائِلُهُ... و أَنْعَمُ اللهُ أَعْيَتِ مَنْطِقِ الْعَدَدِ

في البداية أتوجه بالشكر الجزيل و عظيم الشكر و الامتنان إلى الأستاذ الدكتور جمعة عباد، المشرف على رسالتي، الذي لم يدخر جهداً و لا وقتاً لإتمام هذه الرسالة.
و أتقدم بالتقدير و الشكر العظيم لجميع أساتذتي في قسم التمويل و المصارف خاصة و كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية عامةً لجهودهم و علمهم الذي منحوني إياه و زملائي.
كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام على ما قدموه من تقييم و توجيهات لتكون رسالتي في أفضل صورها لهم مني جزيل الشكر و العرفان.
و في الختام أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

ب.....	التفويض
ه.....	الإهداء
و.....	الشكر و التقدير
ز.....	فهرس المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الأشكال
ك.....	قائمة الملاحق
ل.....	الملخص باللغة العربية
م.....	ABSTRACT
١.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
١.....	مقدمة :
١.....	مشكلة الدراسة :
٢.....	أسئلة مشكلة الدراسة :
٢.....	فرضيات الدراسة :
٢.....	أهمية الدراسة :
٢.....	أهداف الدراسة :
٣.....	تعريف اصطلاحية :
٦.....	مؤشرات الأداء المالي في البنوك الأردنية :
١٢.....	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
١٢.....	المبحث الأول: البنوك التجارية
٢٧.....	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الفائدة
٣٠.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية
٣٨.....	الفصل الثالث : منهجية الدراسة
٣٨.....	مقدمة :
٣٨.....	أسلوب الدراسة :
٣٨.....	مجتمع وعينة الدراسة :

٣٨	مصادر جمع بيانات الدراسة :
٣٩	الحدود الزمنية للدراسة :
٣٩	الأسلوب الإحصائي للدراسة :
٤١	متغيرات الدراسة :
٤١	التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة :
٤٦	الفصل الرابع :تحليل البيانات واختبار الفرضيات
٤٦	مقدمة :
٤٦	اختبار سكون السلاسل الزمنية:
٤٦	اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :
٤٨	الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة :
٤٩	فرضيات الدراسة :
٤٩	نتائج التحليل :
٥٤	الفصل الخامس : النتائج و التوصيات
٥٤	مقدمة :
٥٤	النتائج :
٥٥	التوصيات
٥٦	قائمة المراجع
٥٦	أولاً- المراجع العربية:
٥٨	ثانياً- المراجع الأجنبية:
٦١	ثالثاً- مواقع الإنترنت:
٦٢	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية	٦٥
	نتائج اختبار سكون البواقي	٦٥
	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة	٦٦
	نتائج اختبار هوسمان	٦٧
	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	٦٨
	نتائج اختبار هوسمان	٦٩
	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	٧٠
	نتائج اختبار هوسمان	٧٠
	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	٧١

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١٣	تطور موجودات البنوك التجارية الأردنية ٢٠١٠-٢٠١٦	
١٤	تطور إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية ٢٠١٠ - ٢٠١٦	
١٥	أثر حجم الودائع على التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية ٢٠١٠-٢٠١٦	
١٥	تطور التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال ٢٠١٠-٢٠١٦	
١٦	تطور ربحية البنوك التجارية الأردنية بعد الضريبة ٢٠١٠-٢٠١٦	
١٧	متوسط مرجح للعائد على أصول البنوك الأردنية ٢٠١٠-٢٠١٦	
١٩	متوسط سعر الخصم والفائدة على الودائع لأجل والقروض و السلف ٢٠١٠-٢٠١٦	
٣٣	مقارنة الودائع والتسهيلات المصرفية للبنوك التجارية مع 2010-2016 GDP	
٣٥	مساهمة أنواع التسهيلات في إجمالي التسهيلات للبنوك العاملة ٢٠١٦	
٣٦	تطور التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك العاملة خلال ٢٠١٠-٢٠١٦	
٤٠	تطور تاريخي لأنواع الودائع في البنوك الأردنية العاملة خلال ٢٠١٠-٢٠١٦	
٤١	مساهمة أنواع الودائع في إجمالي الودائع لدى البنوك الأردنية العاملة ٢٠١٦	
٦٦	معدل التضخم في الأسعار خلال ٢٠١٠-٢٠١٦	

قائمة الملحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
.١	الوسط المرجح لسعر الفائدة المدينة على الودائع المصرفية ٢٠١٠ - ٢٠١٦	٨٠
.٢	الوسط المرجح لسعر الفائدة الدائنة على التسهيلات المصرفية ٢٠١٠ - ٢٠١٦	٨٠
.٣	معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية ٢٠١٠ - ٢٠١٦	٨١
.٤	حجم الأصول لدى للبنوك التجارية الأردنية ٢٠١٠ - ٢٠١٦	٨٢
.٥	External Factor's Rate 2010 – 2016	٨٣
.٦	تفرع البنوك التجارية الأردنية ٢٠١٠ - ٢٠١٦	٨٣

" أثر العوامل الداخلية و الخارجية على أداء المالي للبنوك التجارية الاردنية "

إعداد الطالب:

إياد محمد إبراهيم حمّاد الهيل

إشراف:

الأستاذ الدكتور جمعة محمود عبّاد

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية و أبرزها سعر الفائدة على الأداء المالي للبنوك التجارية ممثلاً بالربحية مقاسة بالعائد على الأصول و الودائع و التسهيلات المصرفية. تتلخص مشكلة الدراسة بضعف تأثير تذبذب أسعار الفائدة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. تم تبني المنهج الوصفي التحليلي للدراسة بهدف الإحاطة بالجوانب العملية و النظرية لموضوع الدراسة، و بالاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع المختلفة من الكتب و المجلات العلمية و الدوريات، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية و القياسية منها (البيانات الجدولية) بهدف قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

عينت الدراسة تكونت من (١٣) بنكاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان المالي، خلال الفترة المالية من (٢٠١٠-٢٠١٦)، أظهرت الدراسة العديد من النتائج أبرزها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الخارجية و الداخلية على أداء المالي للبنوك التجارية الاردنية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ، الودائع و التسهيلات المصرفية، و تأثير أداء البنوك التجارية الاردنية بتذبذب سعر الفائدة بمعدلات طفيفة. و أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: التركيز و بشكل أكبر على العوامل الخارجية المؤثرة في الاداء المالي للبنوك التجارية كونها ذات تأثير واضح في تحقيق أداء كفؤ، و ذات تأثير قوي على حجم الاقراض و الودائع المصرفية و بالتالي اداء البنوك التجارية الأردنية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، العائد على الأصول، الودائع المصرفية، البنوك التجارية، الأردن، القروض.

The Impact of Internal and External Factor's On Jordanian Commercial Banks Financial Performance

Prepared by

Eyad Mohamed Ibrahim Hammad

Supervision

Prof. Dr. Juma'a Mahmoud Abbad

ABSTRACT

The study aimed to Measure the impact of internal & External Economical factor's, the supreme one is the interest rate, on the financial performance of Commercial Banks measured by Profitability (ROA), Deposit & Loans. The study Problem summarized in, a weak response of the commercial banks, financial Performance to interest rate fluctuations.

To achieve the objectives of the study the descriptive and analytical approach was adapted to surrounding of theoretical and practical aspects of study object depending on various sources and references such as, books, articles, journal, in addition to standard and statistical tools like (Panel Data) to measure the independent variables on dependent one.

The study sample consisted of (13) Commercial banks listed in ASE in Jordan, during financial periods (2010-2016). The study represented many results, including: there is statistically significant impact at level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for the internal & External Factor's on the commercial banks financial performance Profitability measured by (ROA), Deposits and loans, and the performance of Jordanian commercial banks was affected by the volatility of Intrest rate at slight rate. On other side, the study recommends to Pay more attention to the external Factor's which affected commerical banks financial performance, because it have an impact on efficient Performance and strong affect on Loans and Deposits.

Keywords: Financial performance, ROA, Deposits, Jordanian Commercials banks, Loans.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة :

بالنظر لما يقوم به القطاع المالي و المصرفي من دور حيوي و فعال في اقتصاديات الدول بشكل عام بكافة قطاعته، المتمثلة في شركات الوساطة المالية و شركات الصرافة و البنوك المركزية و البنوك بأصنافها المتنوعة، تبرز الأهمية الكبيرة التي يحتلها هذا القطاع في تلك الاقتصادات من خلال عمليات تسهيل نقل الأموال من مجمعات الادخار إلى المقترضين من أفراد و مؤسسات، و تسيير العمليات المالية و التجارية بكافة أشكالها على جميع الأصعدة. و من هنا تنبع أهمية القطاع المالي و المصرفي كونها مؤسسات ذات أهمية من حيث الحجم التي تشكل في اقتصاديات الدول، حيث يشغل ذلك القطاع حيز كبير في اغلب اقتصاديات العالم و يسهم في تحقيق تحريك عجلة الاقتصاد و تطويره بشكل فعال من خلال قدرته على توفير التمويل اللازم للأفراد و المؤسسات بأشكال متعددة تناسب و طبيعة الغايات و الاهداف التي تكمن وراء طبيعة التمويل، كذلك توفير ملاذ امن للمدخرات، و مصدر دخل لأصحابها.

مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة حول ضعف تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية المحيطة بالبنوك التجارية الأردنية و أبرزها سعر الفائدة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية مقاسا بالربحية (معدل العائد على الأصول) و جذب الودائع و منح التسهيلات المصرفية. على الرغم من التذبذب الحاصل في كل من سعر الفائدة على التسهيلات و الودائع المصرفية و سعر الخصم لدى البنك المركزي، إلا أن البنوك التجارية الأردنية حققت ربحية متوالية خلال سنوات الدراسة، و لم يظهر أي تزامن واضح لتأثير تذبذب أسعار الفائدة على ربحية البنوك التجارية، ما يشير الى وجود تجاوب ضعيف للأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية مع تذبذب سعر الفائدة. و قد رافق النمو في ربحية البنوك التجارية خلال سنوات الدراسة نمو في حجم الأصول، و الودائع و التسهيلات المصرفية المكون الأكبر لعنصر هامش الربحية لديها ممثلة بالفرق بين إيرادات التسهيلات و مصاريف الودائع المصرفية، و عليه سيقوم الباحث بتأثير سعر الفائدة بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية من حيث تأثيرها في جذب الودائع و منح التسهيلات المصرفية بشكل موازي للعوامل المؤثرة في الربحية

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة قيد البحث بالآتي:

ضعف تأثير العوامل الاقتصادية الداخلية و أبرزها سعر الفائدة خلال سنوات الدراسة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ على قدرة البنوك التجارية على جذب الودائع و منح الإقراض المصرفي و من ثم تحقيق ربحية مقاسة بالعائد على الأصول.

ضعف تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية و أبرزها سعر الفائدة خلال سنوات الدراسة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ على قدرة البنوك في جذب الودائع و منح الإقراض و من ثم تحقيق ربحية مقاسة بالعائد على الأصول.

أسئلة مشكلة الدراسة :

مما سبق يطرح الباحث مجموعة من الأسئلة المنبثقة عن مشكلة الدراسة يتوقع الإجابة عنها خلال السير قدما في البحث قيد الدراسة.

السؤال الأول: هل تؤثر العوامل الاقتصادية الخارجية في حجم الودائع و القروض و بالتالي الربحية مقاسة بالعائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة المالية (٢٠١٠-٢٠١٦)؟

السؤال الثاني: هل تؤثر العوامل الاقتصادية الداخلية في حجم الودائع و القروض و بالتالي الربحية مقاسة بالعائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة المالية (٢٠١٠ - ٢٠١٦)؟

فرضيات الدراسة :

مما تقدم يطرح الباحث مجموعة من الفرضيات كالآتي:

الفرضية الرئيسية H١: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على الاداء المالي للبنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الأولى H٠١: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الودائع لدى البنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الإقراض لدى البنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على الربحية (العائد على الأصول) لدى البنوك التجارية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أثر مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية المحيطة بالبنوك التجارية الاردنية في جذب الودائع و منح القروض و من ثم تحقيق الربحية مقاسة بالعائد على الأصول و بالتالي الأداء للبنوك التجارية الأردنية، كما تبرز أهمية الدراسة في كونها تحدد العوامل الأكثر تأثيرا على الاداء المالي للبنوك التجارية ، الذي بدوره يساعد على تعزيز كفاءة العمل المصرفي في الاقتصاد المحلي، و إيجاد إليه تعنى بأهمية هذه العوامل المؤثرة على الأداء للبنوك التجارية.

كما أن الدراسة تساعد اصحاب القرار في البنوك التجارية الاردنية لتحديد العوامل التي تعنى بتعزيز حجم الودائع و القروض المصرفية و بالتالي تحقيق ربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول.

أهداف الدراسة :

يستمد الباحث أهداف الدراسة قيد البحث من عنوان الدراسة المستمد من أثر العوامل الداخلية و الخارجية على الأداء المالي للبنوك التجارية في مجالي منح الإقراض، و جذب الودائع المصرفية و من ثم تحقيق الربحية للبنوك التجارية، بالإضافة إلى قدرة البنوك التجارية على المساهمة في تلبية حاجة المجتمع من السيولة و توفير ملاذ امن للمدخرات.

حيث تم تلخيص أهداف الدراسة بما يلي:

إيضاح أثر العوامل الاقتصادية بشقيها الداخلية و الخارجية المحيطة بالبنوك التجارية الأردنية على الودائع المصرفية.

إيضاح أثر العوامل الاقتصادية بشقيها الداخلية و الخارجية المحيطة بالبنوك التجارية الأردنية على الإقراض المصرفي.

إيضاح أثر العوامل الاقتصادية بشقيها الداخلية و الخارجية المحيطة بالبنوك التجارية الأردنية على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول .

التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تساعد البنوك التجارية الأردنية لتحديد العوامل الإقتصادية الداخلية و الخارجية الأكثر تأثيراً على الودائع و الإقراض و من ثم ربحية البنوك مقاسة بالعائد على الأصول، لاتخاذ التدابير اللازمة و تعزيز دور العمل المصرفي .

تعريف اصطلاحية :

يتطرق الباحث في هذا الجانب من الدراسة إلى مجموعة من المصطلحات و المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة قيد البحث لإضفاء مزيد من المعرفة عن طبيعة البحث قيد الدراسة.

البنوك التجارية Commercial Banks

هي مؤسسات المالية تقوم على أساس الربحية من خلال تجميع المدخرات و منح الإقراض للأفراد و المؤسسات و قبول الودائع المالية و تقديم خدمات مالية أخرى مثل تسهيلات السحب على المكشوف و التحويل الإلكتروني للأموال.

عرفها عبد الغفار (٢٠٠٢) بأنها "عبارة عن مؤسسات مالية و مصرفية تقوم بقبول و دائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة و تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي".

و قد عرفها كولبرتسون في موقع economics discussion "البنوك التجارية : هي المؤسسات التي تقدم قروض قصيرة الأجل للمؤسسات و الأعمال و تخلق النقد من العمليات التشغيلية لها".

بعبارة أخرى، " البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تقبل الودائع تحت الطلب من عامة الناس، و تمنح الائتمان و تقوم بتحويل الأموال من بنك إلى آخر، و تجني الأرباح " حسب موقع economics discussion.

و بذلك يمكن القول أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تقوم بقبول الودائع بكافة أشكالها و تقديم الائتمان قصير الأجل لضمان حركة دوران سريعة للأموال و تجنب المخاطر الناجمة عن عدم السداد و تحتفظ بمعدل سيولة تتوافق مع متطلباتها التشغيلية تلبية لاحتياجات جميع مكونات المجتمع من افراد و مؤسسات و صناعات مقابل معدلات فائدة محددة مسبقاً على حجم الائتمان الممنوح و ضمانات مالية حسب العقد المبرم.

سعر الفائدة Interest Rate :

هو سعر الفائدة الذي يدفعه المقترض مقابل استخدام الأموال التي يقتضها من المقرض أو الرسوم المدفوعة على الأصول المقترضة (Crowley, 2007). و يمكن اعتبار سعر الفائدة كإيجار لرأس المال و يعبر عنها عادة بنسبة مئوية على مدى سنة واحدة، و هي تمثل تكلفة رأس المال أو الائتمان الممنوح خلال سنة ، إذ يعد هذا السعر ديناً يحسب كنسبة سنوية من نسبة الفائدة المترتبة على رأس المال بحسب Business Dictionary.

بحسب Cambridge Dictionary تعرف الفائدة: بأنها النسبة المالية الدائنة التي تحصل عليها البنوك و المؤسسات المالية لقاء تقديم القروض أو الخدمات للعملاء و تمثل جانب الإيرادات في قائمة الدخل ، كما تعتبر نسبة مالية مدينة تدفع للأفراد والمؤسسات لقاء الاحتفاظ بمدخراتهم في حسابات مصرفية تمثل جانب المصاريف في قائمة الدخل.

و عرف موقع Investopedia سعر الفائدة بأنه: المبلغ المعبر عنه بنسبة مئوية يحسب وفق أساس سنوي على كل من القروض و الخدمات المالية مثل النقود والمنتجات الاستهلاكية والأصول مثل المباني و السيارات.

عرف موقع economics discussion الفائدة من المنظور الاقتصادي: بأنها سعر العائد على رأس المال كعامل إنتاج، و لكن لجميع الأنشطة و الغايات يعبر عن الفائدة كثمن لرأس المال العامل و تحديداً رأس المال المعبر عنه بعوامل الإنتاج مثل المواد الخام و المعدات و السلع الخ...، و لأن بطبيعة الحال لا يوجد تزامن فعلي بين الودائع المصرفية و الإقراض المصرفي فإن الوسطاء الماليين مثل البنوك التجارية سيتحملون تكاليف معينة أخرى (Ngugi, 2001).

أن وجود فرق في التزامن بين الودائع والقروض يجبر البنوك التجارية على فرض رسوم أو أجور بدل عن خدمة الوساطة في ضل عدم اليقين، فتقوم بتحديد مستويات لأسعار الفائدة على الودائع و القروض. و يحدد الفرق بين إجمالي تكاليف الاقتراض و صافي العائد من الإقراض تكاليف وسيطة تشغيلية وفقاً (Rhyne, 2002).

يقسم سعر الفائدة إلى قسمين أساسيين من حيث الوظيفة هما: فائدة الإقتراض المدينة و أخرى فائدة الإقراض الدائنة، تحددان هامش الفائدة في البنوك التجارية من خلال الفرق بينهما.

القرض المصرفي Bank Loans :

هو عقد بموجبه يقترض الفرد المال من البنك مقابل سعر فائدة محدد على أصل المبلغ المقترض ضمن فترة زمنية معينة، يتعهد المقترض للبنك بموجبه بإعادة المبلغ الأصل مضافاً إليه نسبة فائدة محددة مسبقاً على أصل المبلغ.

و قد عرف قاموس كامبردج dictionary Cambridge القرض المصرفي بأنه، "مبلغ من المال الذي يتم إقراضه، و غالباً من البنوك، يتم دفعه عادة جنباً إلى جنب مع مبلغ إضافي من المال الذي يجب أن يدفع كتكلفة للاقتراض". غالباً ما يكون القرض المصرفي في عد أشكال منها القرض التقليدي، السحب المكشوف، خصم أوراق مالية... الخ. و تتراوح مدة القروض بالعادة حسب الغاية المطلوبة لها من قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل.

الودائع المصرفية Bank Deposits :

تعرف الودائع المصرفية بانها اتفاق يقوم المودع سواء أكان شخصا معنوياً أو اعتبارياً بإيداع مبلغ من المال لدى البنك باي وسيلة من وسائل الدفع، يلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله بشكل كامل أو مضافاً إليه فوائد على قيمة المبلغ المودع حسب العقد المبرم (هندي، ١٩٩٨).

ينظر للودائع المصرفية على أنها ديون مستحقة لأصحابها في ذمة البنوك التجارية، و أن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علماً بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد أموالهم فقط لدى المصارف، و إنما أيضاً نتيجة لإقراض المصارف للأفراد (عبد الله، ١٩٩٩).

تشكل الودائع المصرفية الجزء الأكبر و الأهم من أصول البنوك التجارية. و يمثل عظم حجم الودائع عادة كفاءة الإدارة في جذب الودائع التي تمثل العصب الرئيسي في العمليات التشغيلية للبنك و تحقيق الإيرادات. تقسم الودائع المصرفية إلى عدة أقسام حسب تاريخ الاستحقاق والغاية المرجوة منها إلى وداائع جارية، وداائع توفير، وداائع تحت الطلب سيتم تناول كل منها في الفصول القادمة.

التضخم Inflation Rate :

يعبر عادة عن ارتفاع الأسعار للسلع و الخدمات عن معدلاتها الطبيعية بالتضخم، و هو ناتج عن حصيله عوامل مختلفة منها زيادة العرض النقدي في اقتصاد بلد ما.

و يكمن تعريفه وفقاً لموقع Investopedia بأنه: هو المعدل الذي يرتفع فيه المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات، و بالتالي تنخفض القوة الشرائية للعملة. لذلك تسعى البنوك المركزية للحد من التضخم، و تجنب الانكماش، من أجل الحفاظ على سير الاقتصاد بسلاسة.

الأداء المصرفي الكفؤ Efficient Bank Performance :

يعبر مصطلح الأداء المصرفي الكفؤ عن كفاءة إدارة البنوك لموجوداتها بطريقة مثلى تعود بالربح على مساهمين تلك البنوك في القطاع المصرفي في بلد ما. و يقاس الأداء بمجموعة من المقاييس التي توضح مدى كفاءة وفاعلية إدارة البنوك التجارية في تحقيق استخدام أمثل للأصول المتاحة و تقليل التكاليف لخلق الأرباح للمساهمين و عكس صورة إيجابية عن أداء البنك.

و يعرف الأداء المالي وفقاً لعباسي (٢٠١٢) بأنه مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، و تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

و قد بينت غزير (٢٠١٣) أن المؤشرات المعبرة عن كفاءة الأداء المالي منها مؤشر الربحية التي تعبر عن معدلات العائد على الاستثمار المشيرة إلى كفاءة إدارة الأصول، و التي تمنح مؤشر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثماراتها. منها ما يطلق عليه معدل العائد على الأصول (ROA) الذي يقيس حجم الإيرادات المتحققة إلى حجم الأصول المستخدمة في خلق هذه الإيرادات، فكلما كانت هذه النسبة اعلى كلما عكست أفضلية في إدارة وإنتاجيه الأصول و تقاس بصافي الإيرادات إلى متوسط حجم الأصول.

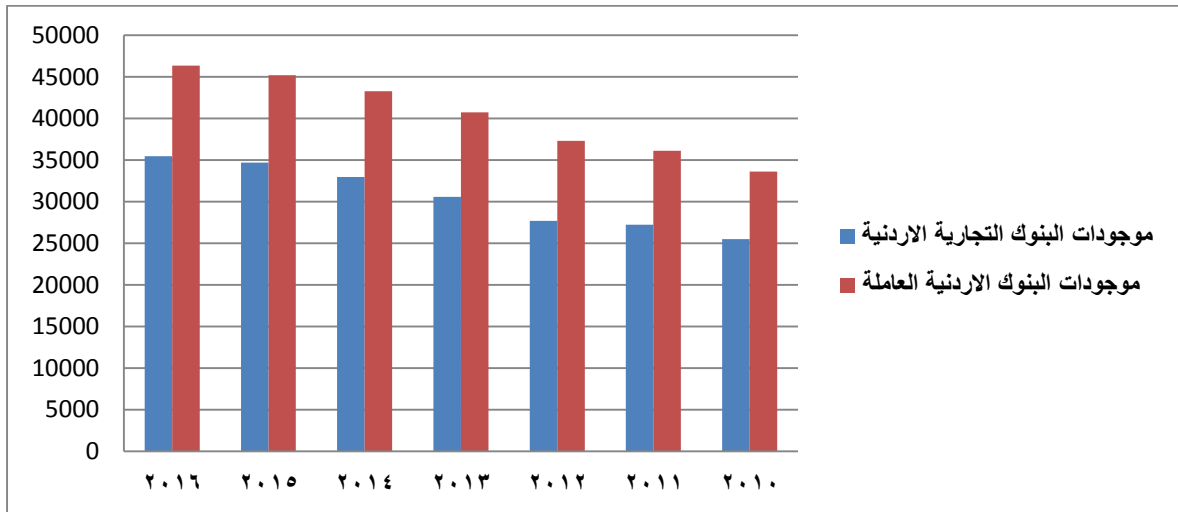
ومنها أيضا مقياس العائدة لحقوق المساهمين في البنوك التجارية ما يسمى بالعائد على حقوق الملكية (ROE) حيث يقاس بحجم الإيرادات إلى متوسط حقوق الملكية التي تساهم بجزء من الأصول الممولة من خلال الملكية، و عادة ما تكون اعلى من نسبة (ROA) لصغر نسبة الملكية مقارنة بحجم أصول البنوك التجارية، و كلما كانت اعلى عكست معدل ربحية و عائد لحقوق الملكية أفضل.

مؤشرات الأداء المالي في البنوك الأردنية :

في الجزء التالي سيتم النظر في أبرز مؤشرات الأداء المالي للبنوك العاملة في الأردن بحسب رؤية الباحث وهي كالآتي: الأصول، الودائع المصرفية، التسهيلات المصرفية، الربحية، سعر الفائدة:

الأصول Asset: بلغت موجودات البنوك الأردنية العاملة بالاجمال نهاية العام ٢٠١٦ (٤٦.٣) بليون دينار مقارن مع (٣٣.٦) بليون دينار للعام ٢٠١٠. مثلت ما نسبته 168.8% من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٦ مقابل ١٨٦.٤% لعام ٢٠١٠، بالرغم من ارتفاع نسبة موجودات البنوك العاملة بالاجمال إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها اتخذت توجهاً تنازلياً نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة متصاعدة أكثر من نمو الموجودات للبنوك العاملة. شكلت الأصول للبنوك التجارية الأردنية ما نسبته ٧٤% و ٧٧% من إجمالي أصول البنوك العاملة خلال سنوات الدراسة بوتيرة مستقرة إلى حد ما في ظل السعي إلى الحد من التركيز المالي لدى البنوك الكبيرة نسبياً و زيادة الحصة السوقية للبنوك الأصغر حجماً نسبياً.

و يرى الباحث أن هذه النسب تمنح أهمية أكبر لدور البنوك التجارية تحديداً في الاقتصاد الوطني مقارنة بغيرها من البنوك العاملة أو حتى قطاعات الاقتصاد الأخرى لما تشكله من نسبة مرتفعة من حجم الأصول للبنوك العاملة ما يبرر ظفر البنوك التجارية الأردنية بحصة سوقية عالية على مستوى العمليات التشغيلية و تحقيق الأرباح وفقاً لنتائجها المعلنة كون موجوداتها تمثل القدرة على التشغيل وتشكل النسبة الأكبر.



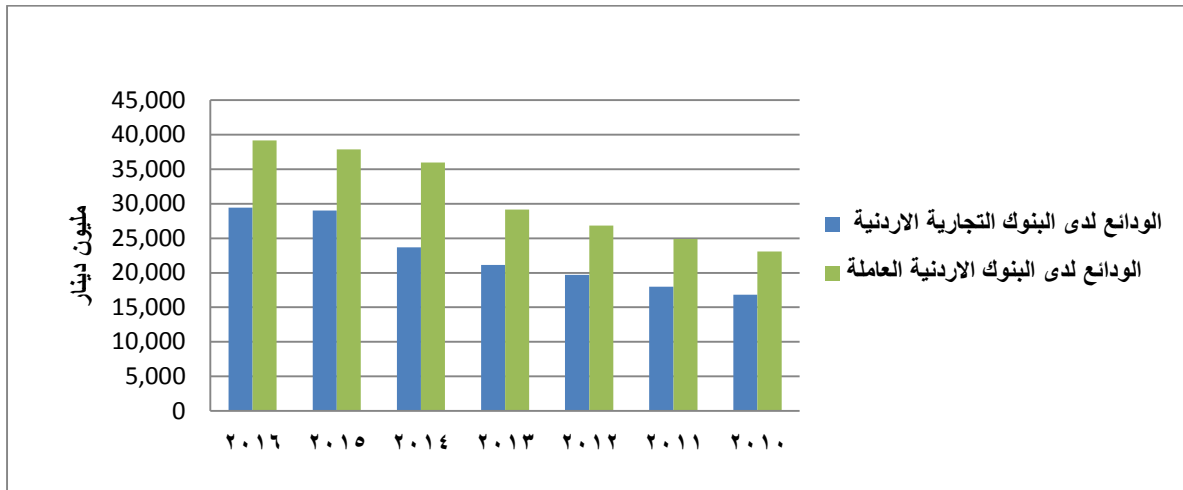
شكل (١) تطور موجودات البنوك التجارية الأردنية ٢٠١٠-٢٠١٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة جمعية البنوك الأردنية، عدة إصدارات.

يتوقع الباحث سبب تركيز النسبة الكبيرة من الموجودات لدى البنوك التجارية الأردنية إلى الثقة الكبيرة التي يمنحها المستثمرون بالإضافة إلى السمعة التاريخية الجيدة و النتائج الإيجابية الظاهرة في القوائم المالية للعديد من البنوك التجارية الأردنية.

الودائع المصرفية Banks Deposits: بالمقابل تظهر النسب و الأرقام إلى حدوث نمو كبير نسبياً في إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك الأردنية العاملة حيث بلغ نهاية عام ٢٠١٦ (٣٩.١) مليار دينار مقابل (٢٣.٠) مليار دينار نهاية عام ٢٠١٠ ما يشير إلى نمو بمعدل ٧٠% لإجمالي السنوات و ١٠% سنوياً تقريباً، استحوذت البنوك التجارية على نسبة تراوحت ما بين ٧٢% و ٧٥% من إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة مع معدلات نمو خلال سنوات الدراسة كانت كالآتي ١١%، ٨%، ٢%، ١١%، ١٠%، ٨%، ١%.

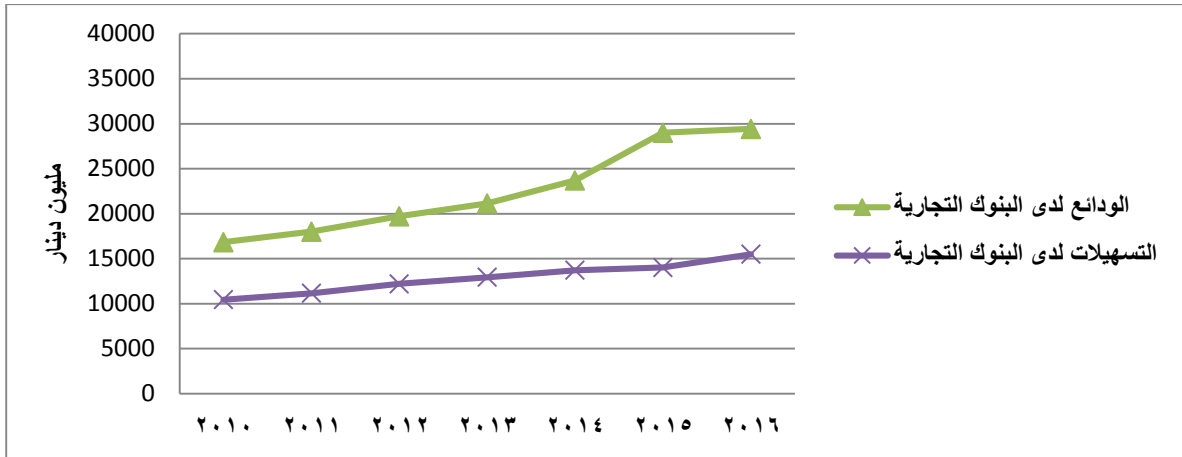
هذا و تعد الودائع أبرز مصادر تمويل البنوك، التي تتضمن كل من ودايع العملاء بأصنافها و ودايع المؤسسات المصرفية و حقوق الملكية، و يضيف حجم الودائع لدى البنوك قدرة على تحسين حجم الائتمان الممنوح ، لذا فإن زيادة حجم الودائع يزيد قدرة البنوك على منح الائتمان و العكس صحيح.



شكل (٢) تطور إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية ٢٠١٠ - ٢٠١٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة جمعية البنوك الأردنية، عدة إصدارات.

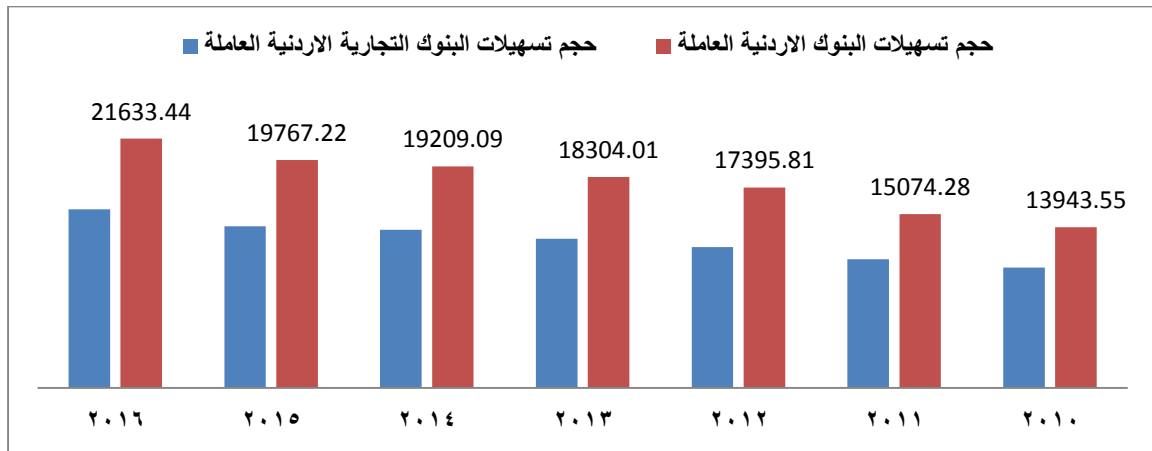
يشير ما ورد أعلاه إلى حصول القطاع المصرفي و البنوك التجارية الأردنية على ثقة العملاء المودعين على المستوى المحلي أو الأجنبي إضافة إلى ارتفاع معدل الفائدة على الودائع خلال سنوات الدراسة الأولى مع وجود حافز استثماري مشجع لدى البنوك الأردنية التجارية يجذب المدخرات ، بين الشكل اعلاه حجم الودائع في البنوك العاملة و البنوك التجارية.



شكل (٣) أثر حجم الودائع على التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية ٢٠١٦-٢٠١٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة جمعية البنوك الأردنية عدة إصدارات

التسهيلات الائتمانية Credit Facilities: على صعيد التسهيلات الائتمانية خلال سنوات الدراسة فقد بلغ حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك العاملة في المملكة نهاية عام ٢٠١٦ ما يقارب ٢١.٦ مليار دينار مقارنة بـ ١٣.٩ مليار دينار خلال عام ٢٠١٠ ما يشير إلى نمو في حجم التسهيلات ائتمانية بمعدل ٥٥% لإجمالي النمو للسنوات و ٧.٨% معدل سنوي تقريبا، هذا و قد كانت حصة البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ تتراوح ما بين ٧٠% إلى ٧٥% من حجم التسهيلات الممنوحة في القطاع المصرفي.



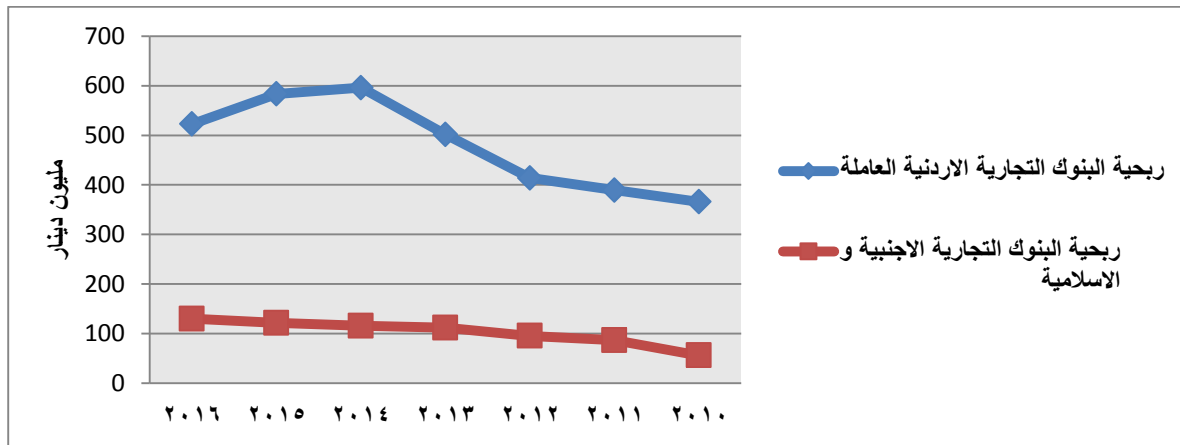
شكل (٤) تطور التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال ٢٠١٦-٢٠١٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة جمعية البنوك الأردنية، عدة إصدارات.

بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة من ما نسبته ٧٤% إلى ٩٧% من الناتج المحلي الإجمالي وشكل حجم التسهيلات الممنوح من البنوك التجارية الأردنية ما يقارب ٥٣% إلى ٥٦% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، هذا و قد بلغت معدلات نمو التسهيلات خلال سنوات الدراسة كما يلي ٩%، ١٠%، ١٢%، ٦%، ٢%، ٩%، ٩% على التوالي، متأثرة بانخفاض سعر الفائدة تارة و ارتفاعه اخرى و مجموعة من العوامل الاخرى. و مما يمنح أهمية كبيرة لنسبة التسهيلات الممنوحة في تشكيل الناتج المحلي و تحريك العجلة الاقتصادية، و يعطي إشارة قوية على قدرة البنوك التجارية الأردنية لتحقيق تنافسية عالية على مستوى التسهيلات مدفوعة بحجم الودائع مقارنة بالبنوك التجارية الأجنبية الأخرى أو حتى الإسلامية منها.

تمثيلاً لأحد مؤشرات الأداء المصرفي و على صعيد الربحية فقد حققت البنوك الأردنية مستويات ربحية تصاعدية في السنوات الخمسة الأولى للدراسة مع انخفاض ملحوظ في السنتين الأخيرتان ٢٠١٥ و ٢٠١٦، و قد شكلت ربحية البنوك التجارية الأردنية النسبة الأكبر من إجمالي الربحية العام للبنوك العاملة بعد الضريبة مقارنة بالبنوك التجارية و الإسلامية الأخرى، حيث بلغت نسب النمو في الربحية للبنوك العاملة للسنوات ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ بمعدل ٩%، ٦%، ٦%، ٢١%، ١٩%، ٢%، ١٠% على التوالي، فيما شكلت ربحية البنوك التجارية الأردنية من إجمالي هذه النسب ما بين ٨٥%، ٧٥% خلال فترة الدراسة.

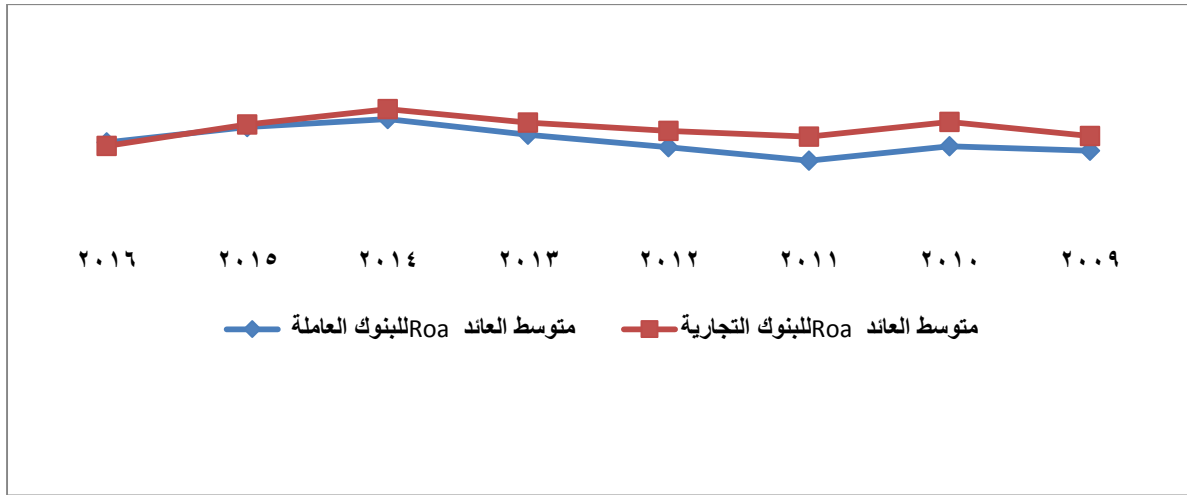
هذا و قد ارتفع معدل العائد على الأصول ROA للبنوك التجارية الأردنية خلال سنوات الدراسة ما بين ١.٠% و ١.٣٦% مقارنة بالنسبة الكلية للبنوك العاملة حيث كانت متباينة خلال فترة الدراسة بين ٠.٨٦% و ١.٤٠%، ما يشير إلى نمو قد يكون ناجم ارتفاع حجم الودائع و التسهيلات الممنوحة خلال سنوات الدراسة بشكل مطرد بالرغم من تذبذب سعر الفائدة بشقيه و سعر الخصم لدى البنك المركزي، ما يشير إلى حد ما بوجود أثر لعوامل أخرى بجانب سعر الفائدة على الإقراض و الودائع و بالتالي مؤشر الربحية مقاساً بالعائد على الأصول و هذا ما سيتم التطرق له خلال الفصول القادمة.



شكل (٥) تطور ربحية البنوك التجارية الأردنية بعد الضريبة ٢٠١٠-٢٠١٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة جمعية البنوك الأردنية، عدة إصدارات.

ويتوقع الباحث سبب ارتفاع نسبة ROA إلى انخفاض المصاريف التشغيلية لدى البنوك الأردنية، و انخفاض في تكلفة الودائع طويلة الأجل نتيجة لانخفاض سعر الفائدة المدينة بالإضافة إلى انخفاض سعر الخصم لدى البنك المركزي الذي يشكل مصدر للاقتراض للبنوك التجارية مما يساهم في تعزيز ربحية هذه البنوك مع وجود سياسة ائتمانية متبعة لدى البنوك الأردنية ما يؤثر إيجاباً في تحقيق التشغيل الكفؤ لموجودات هذه البنوك و بالتالي تحقيق الإيرادات الكافية لتغطية التكاليف.



شكل (٦) متوسط مرجح للعائد على أصول البنوك الأردنية ٢٠١٠-٢٠١٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة جمعية البنوك الأردنية، عدة إصدارات.

سعر الفائدة Interest Rate: من خلال النظر في الاقتصاد بجوانبه المتعددة و المتشعبة يدرك أهمية الدور الذي يقوم به سعر الفائدة في الاقتصاد و المجتمعات الرأسمالية و منها الاقتصاد الأردني على كافة المجالات الاقتصادية، فقد شمل دور الفائدة بالمعنى الاقتصادي الجوانب المالية و التجارية و الصناعية و الاستثمارية للمنشآت و المؤسسات وحتى الأفراد.

يعزى الدور المؤثر و الفعال لسعر لفائدة لارتباطها الوثيق بالعرض و الطلب عليها الذي يعد المحرك الأساسي لمحاور الاقتصاد المذكورة أعلاه من تجارة و صناعة و خدمات. انطلاقاً من حاجة الأنشطة الاقتصادية على شتى أصنافها للسيولة، يلجأ المستثمرين إلى مصادر التمويل المختلفة، المرتبطة بأسعار أو كلف للتمويل او ما يطلق عليه الفائدة، و التي تمثل تكلفة استخدام راس المال للمستثمر تحدد حسب تعاقد بين المقرض والمقترض مسبقاً.

وفق كينز (١٩٣٦) فإن سعر الفائدة كتكلفة للسيولة يتم تحديده تبعاً لقوى العرض و الطلب في السوق على السيولة للوصول لنقطة توازن تحدد سعر الفائدة، التي ترضي المدخرين لقاء الاستغناء عن انفاق مدخراتهم في الوقت الحالي و يقبل بها المقترضين كتكلفة مناسبة لاستخدام تلك المدخرات في استثماراتهم و تحقيق ربحية ضمن كلفة اقتراض معقولة (سعر فائدة).

لذلك فإن سعر الخصم الذي يتم تحديده من قبل البنك المركزي بحسب ما سيعرض لاحقاً في الفصول التالية هو السعر الأساس أو الملهم للبنوك للقياس عليه وبناء سعر الفائدة على الإقراض المقدم أو الادخار المستقطب لديها على شكل ودائع، و يسمى عادة بسعر الخصم أو سعر الأساس.

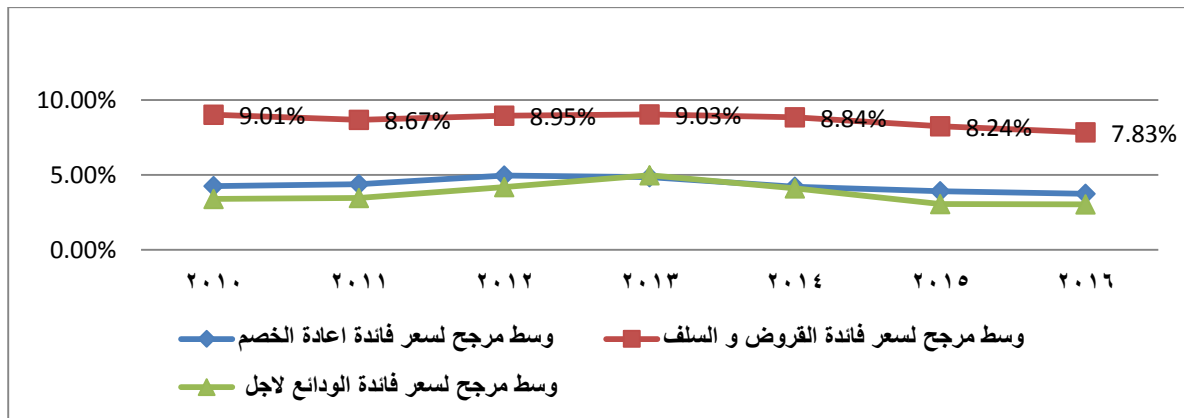
عادة ما يتحكم البنك المركزي الأردني بسعر الأساس الذي يمثل سعر الإقراض بين البنك المركزي الأردني و البنوك العاملة ارتفاعاً أو انخفاضاً، تبعاً للظروف السائدة في المملكة و معدل النشاط الاقتصادي و تطبيقاً للسياسة الاقتصادية المعمول بها. أن رفع البنك المركزي لسعر الفائدة الأساس يعكس بالضرورة ارتفاع تكلفة الاقتراض على البنوك العاملة و بالتالي رفع كلفة التسهيلات الائتمانية الموجهة لكافة الأطراف في المجتمع، و ما له من آثار على الاقتصاد من تباطؤ في دوران العجلة الاقتصادية و النمو الاقتصادي و العكس صحيح.

من خلال النظر إلى معدلات سعر الفائدة على العمليات المصرفية في البنوك الأردنية يلاحظ انخفاض ملحوظ في سعر الفائدة على العمليات المصرفية في الإقراض تحديداً حيث انخفض مرجح سعر الفائدة على القروض و السلف المشكلة للنسبة الأكبر من حجم التسهيلات من ٩.٠٣% خلال عام ٢٠١٣ إلى ٨.٨٤% و ٨.٢٤% و ٧.٨٣% في السنوات التالية على التوالي رافقه انخفاض في سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي حيث بلغ مرجح إعادة الخصم في ٢٠١٣ ٤.٨٤% واصل فيما بعد انخفاضه خلال السنوات التالية إلى ٤.٢٠% و ٣.٩٢%، ٥% على التوالي.

أما مرجح سعر فائدة الودائع لأجل، المشكلة النسبة الأكبر من حجم الودائع لدى البنوك الأردنية، فقد تنامي خلال سنوات الدراسة الخمسة الأولى من ٣.٤٠% في ٢٠١٠ ليصل ٤.٩٧% في ٢٠١٣ في محاولة لجذب الودائع في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة منها تحرير أسعار المشتقات النفطية في الأردن و الأزمة السورية و من ثم لتعاود الانخفاض في السنوات التالية لتصل ٣.٠٤% مصحوبة أيضاً بانخفاض سعر إعادة الخصم ما يشير و بشكل واضح إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وهو الملحوظ خلال فترة الدراسة سعت من خلاله البنوك إلى خفض معدلات سعر الفائدة على التسهيلات لتشكيل حافز للاستثمار بالرغم من تشكيل عامل ضغط على هامش الربحية لديها و هو ما يظهر بشكل جلي في هامش الفائدة الحدي.

لم يلاحظ خلال سنوات الدراسة تأثيراً جلياً لأثر تذبذب سعر الفائدة على أداء البنوك التجارية الأردنية بشكل عام، بخلاف السنوات الأخيرة عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. إذ انه و خلال السنوات السابقة شهدت التسهيلات المصرفية نمواً بالإضافة إلى حجم الودائع، مع ارتفاع في حجم الأصول، و يرى الباحث بأن عدم ظهور تأثير لتذبذب سعر الفائدة على الودائع و القروض يعود إلى عدم استقرار انخفاض سعر الفائدة حيث تراوحت الأسعار بين صعود و هبوط بشكل طفيف و ان معدل الانخفاض في سعر الفائدة المدينة يفوق سعر الفائدة الدائنة، و بذلك يكون التأثير اقل حدة في هامش الربح الحدي لإيرادات الفوائد من الممكن أن يتم تعويضه في إيرادات الخدمات المصرفية الأخرى.

أما في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ فقد شهد انحدار فعلي في ربحية البنوك التجارية يمكن ان يعزوه الباحث إلى انخفاض سعر الفائدة على مدار عامين متتاليين بشكل غير مسبوق ما احدث توازي في انحدار الأداء المالي للبنوك التجارية مع سعر الفائدة بأشكاله المختلفة.



شكل (٧) متوسط سعر الخصم والفائدة على الودائع لأجل والقروض والسلف ٢٠١٦-٢٠١٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرة البنك المركزي الأردني، عدة إصدارات.

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

تطرق الباحث في هذا الفصل من البحث إلى مجموعة من محددات الاداء الداخلية و الخارجية للبنوك التجارية الاردنية و قدم مجموعة من النظريات التي تناولت لسعر الفائدة وموضوع الدراسة قيد البحث ، بالإضافة الى مجموعة من الدراسات التجريبية السابقة ذات الصلة و إبراز نتائج كل منها في منهجية البحث، و تلخيص لأبرز ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول: البنوك التجارية

البنوك التجارية Commercial Banks

البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة ينصب مجمل أعمالها في تلقي ودائع الأفراد و المؤسسات القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير و تتعامل بشكل أساسي في الائتمان قصير الأجل من حيث الإقراض و الاقتراض و يطلق على هذه البنوك اصطلاحاً بنوك الودائع (عوض الله و الفولي، د.ت، ص ٩٩-١٠٠).

و من منطلق السمعة التجارية التي تعرف بها هذه البنوك كان لابد ان يكون هناك أساساً للعمل البنكي قائم على تحقيق الربحية من خلال جذب الودائع و منح الائتمان مبنى على دور الوساطة ما بين المودعين و المقترضين و بالتالي تحقيق هامش ربحي. إذ انه و بدون هذا الدور لن تحمل هذه البنوك الصفة التجارية و لن تحقق الربح.

البنوك التجارية حسب (شهاب، ١٩٨٧) هي مؤسسات نقدية تقبل ودائع الأفراد و المؤسسات و بالمقابل تكون هذه الودائع تحت تصرف المودع في أي وقت، و بحسب المدة المتفق عليها بالعقد. و نظراً لهذه الصفة اصبح يطلق على البنوك التجارية مصطلح بنوك الودائع، و عادة ما تشكل البنوك التجارية من حيث الأهمية الدور الثاني بعد البنوك المركزية في اقتصاديات الدول و تشكل عصب الجهاز المصرفي فيه.

يعتبر البنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض) حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع و يتعهد بتسديد مبلغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم قروض و تسهيلات ائتمانية متعددة (الموساوي، ١٩٩٣).

و من التعاريف السابقة يمكن تلخيص دور البنوك التجارية المبني على استقطاب المدخرات من الأفراد و المؤسسات و منح الائتمان (ضخ المدخرات في الاقتصاد) بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية القائمة على الائتمان بشكل أساسي بشكل مباشر أو غير مباشر، تلبية لمتطلبات المجتمع و تحقيقاً للنمو الاقتصادي المراد.

خصائص البنوك التجارية Commercial Banks Characteristics :

من أبرز السمات و الخصائص التي تتفرد بها البنوك التجارية عن غيرها من البنوك و المؤسسات المالية بحسب بشرى و آخرون (د.ت، ص ١٠) التالي:

البنوك التجارية هي البنوك التي يشكل النسبة الأكبر من أصولها التزامات للأفراد و المؤسسات و تكون هذه الالتزامات على شكل ودائع بكافة أشكالها وأنواعها، و هي المؤسسة المالية الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل على شكل سيولة و شيكات متداولة قابلة للصرف بناء على الطلب.

توصف البنوك التجارية بقدرتها على خلق الائتمان من خلال تجميع المدخرات و منح الائتمان (الإقراض و الاقتراض) و توفير مصادر تمويل متنوعة، و بذلك تكون لعبت دور مهم في تحديد حجم الائتمان و توزيعه في جوانب المجتمعات.

ينصب جل عمل البنوك التجارية و نشاطها في الأصول النقدية فقط و تكون على شكل الودائع و الإقراض و الأوراق المالية و لا تشارك بشكل فعلى في الاستثمارات المباشرة الأصول الحقيقية، وان وجد ذلك فإنه يكون بالقدر الذي يساعد تلك البنوك على تلبية متطلبات أعمالها الخاصة ونشاطها مثل (المباني والأثاث).

أبرز السمات التي تميز البنوك التجارية هي التعامل بالائتمان قصير الأجل، الذي يسمح بتدوير النقد لفترات متعددة محققا الربح و متجنباً مخاطر الفترات الزمنية الطويلة، وان وجد ائتمان طويل الأجل ربما يكون من باب التحوط أو يتم التعامل به مع الجهات ذات مخاطر قليلة مثل الحكومات أو الشركات الكبيرة ذات الأوراق المالية المؤمنة من قبل الحكومات.

وظائف البنوك التجارية Commercial Banks Functions :

تنشأ نشاطات البنوك التجارية المتنوعة من طبيعة وظائفها، فقد تطورت هذه الوظائف بشكل يتوافق و تطور المجتمعات و تلبية لمتطلباته المختلفة مع مرور الزمن. و بناءً على تطور العملية المصرفية واتساعها فقد شملت و جمعت بين الوظائف التقليدية المكونة أساساً من قبول الودائع، و منح الائتمان، و خصم الأوراق التجارية و بين الوظائف الحديثة التي تنمو و تزداد بنمو المجتمعات و زيادة متطلباتها.

الوظائف التقليدية Traditional Functions :

تتمثل الوظائف التقليدية للبنوك التجارية بحسب ما يعرف بما يلي :

قبول الودائع المصرفية Accepting Bank Deposit الوديعة لدى البنك هي نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك، و يعني قبول البنك لها التزامه أمام صاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية، و يترتب على عملية الإيداع فتح ما يسمى بالحساب المصرفي، و باعتبارها أبرز الوظائف فهي تحرص دائماً على تميزتها (يونس و آخرون، ص ٣٢).

منح الائتمان :

تعتبر من اهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و تعد المحرك الأساسي لنشاط البنوك التجارية، و هي الوظيفة المبنية على منح الثقة من قبل البنك للمقترض لمنحه راس المال و منحة كفالة مالية للغير.

خصم الأوراق التجارية Discounting Trade Paper يمثل خصم الأوراق المالية أداة مهمة في الائتمان المصرفي تعمل على تسهيل المعاملات و تنشيط الحركة المالية و التجارية بنفس الوقت، حيث تمثل الأوراق المالية قيمة مالية قابلة للدفع عند فترة استحقاقها مثل الكمبيالات أو إسناد القرض الخ. و لكن يلجأ مالك الأوراق و للضرورة لتلبية احتياجاته إلى احد البنوك التجارية لخصمها أو ما يسمى بتسييل الورقة المالية مقابل خصم البنك لفائدة الورقة المالية عن الفترة المتبقية للاستحقاق و اقتطاع عمولة معينة.

الوظائف الحديثة:

يتنوع شكل الوظائف الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية، وفقاً لتطور المجتمعات المحيطة بها و التطور التكنولوجي و الصناعي و التجاري و الاستثماري للأعمال و دخول الأعمال المصرفية مجال الأعمال الدولية بنطاق أوسع و عدم الاكتفاء بالوظيفة التقليدية القائمة على الإقراض و الاقتراض، و بالتالي نشأت مجموعة من الوظائف الحديثة لتلبية هذا التطور أبرزها:

الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع و شراء الأسهم و السندات للأفراد و المؤسسات.

تمويل التجارة الخارجية، إذ تقوم البنوك التجارية بدور الوسيط في المعاملات الخارجية من خلال اعتماد و إصدار الاعتمادات المستندية و الكفالات... الخ.

تقاص أو تحصيل للشيكات المسحوبة على العملاء للبنوك التجارية عن طريق غرفة المقاصة و إيداعها في حساباتهم و العكس.

العمل كبنوك مصدرة للأوراق المالية للشركات و المؤسسات مثل السندات أو الأسهم أو كضامن للإصدار بشكل كلي أو جزئي.

إصدار خدمات البطاقات الائتمانية أو ما يسمى بطاقات الدين لتسهيل تلبية متطلبات العملاء من السيولة و بنفس الوقت تحقيق إيراد إضافي للبنك.

خدمات بطاقة الصراف الآلي التي من خلالها تسعى البنوك التجارية لتسهيل وصول عملائها لسيولة و تحقيق انتشار جغرافي لزيادة و جذب المزيد من العملاء.

تحويل الأموال الضرورية للعملاء إلى الخارج.

البنوك التجارية في الأردن

يتشكل القطاع المالي و المصرفي الأردني من مكونات أساسية تعد محرك أساسي و داعم للنشاط الاقتصادي في المملكة ممثلة في البنك المركزي الأردني، و البنوك بشقيها التجارية و الإسلامية، و شركات الصرافة و مؤسسات الإقراض و شركات الوساطة المالية و شركات التمويل الأصغر و شركات الإقراض المتخصصة . يتولى البنك المركزي مهمة الإشراف و الرقابة على قطاع البنوك و شركات الصرافة بالإضافة إلى شركات التمويل الأصغر التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك المركزي اعتباراً من ٢٠١٥/٦/١، فيما تتولى كل من وزارة الصناعة و التجارة هيئة الأوراق المالية مهمة الإشراف و الرقابة على شركات التأمين و شركات الوساطة المالية على التوالي (قرار مجلس الوزراء، ٢٠١٦/٢/٢٤).

بلغ عدد البنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني ٢٥ بنكاً منها ١٣ بنكا تجارياً أردنياً و ٤ بنوك إسلامية منها ٣ بنوك أردنية و بنك واحد اجنبي و ٨ فروع لبنوك تجارية عاملة أجنبية، تمارس هذه البنوك أعمالها و نشاطاتها من خلال ٨٠٥ فرع و ٨٥ مكتبا موزعة داخل المملكة منها ٦٠٧ فرعاً للبنوك التجارية الأردنية.

تعتبر البنوك المكون الرئيسي للقطاع المالي و المصرفي في الأردن البالغ حجم موجوداته ٤٩.٣ مليار دينار كما في نهاية عام ٢٠١٦ (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٦)، حيث شكلت موجودات البنوك العاملة المرخصة ما نسبته ٩٤% من إجمالي موجودات القطاع.

أثر العوامل الاقتصادية على أداء البنوك التجارية :

ترتبط نتائج الأداء للمؤسسات المالية بشكل عام و البنوك التجارية بشكل خاص بمجموعة من العوامل الاقتصادية التي تعد عامل أساسي في تحديد إيجابيه هذه النتائج أو سلبيتها، منها العوامل الاقتصادية الكلية الخارجية للبنوك و أيضا العوامل على المستوى الداخلي للبنوك .

العوامل الخارجية المعنية في هذه الدراسة تتمثل في سعر الفائدة بشقيه، نمو الناتج المحلي (GDP)، التضخم، و السياسة النقدية (سعر الخصم). تؤثر هذه العوامل في الأداء للبنوك، يمكن أن يتأثر الأداء بها سلباً أو إيجاباً، فانخفاض سعر الفائدة و ارتفاع معدل التضخم و السياسة النقدية التوسعية يؤثر إيجاباً بزيادة حجم الإقراض، و نمو الناتج المحلي قد يعكس زيادة حجم الودائع، و بالتالي تحقيق معدلات ربحية تؤثر إيجاباً في معدل العائد على الأصول و العكس صحيح.

العوامل الداخلية المعنية لهذه الدراسة تتمثل في: حجم الأصول، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر الائتمان و التفرع المصرفي فإنها تشكل المكون الثاني للعوامل الاقتصادية وذات أهمية في توضيح أثر العوامل الاقتصادية على أداء البنوك التجارية الأردنية.

يتوقع الباحث أن يكون لهذه العوامل أثر ذا دلالة على الأداء المالي للبنوك التجارية، إذ أن ارتفاع حجم الأصول و إدارة مخاطر السيولة و ادارة مخاطر الائتمان و زيادة التفرع الجغرافي قد تساهم في زيادة العمليات المصرفية المقدمة من قبل البنوك و تحقيق معدلات ربحية مرتفعة تساعد فيما بعد على تمكين البنوك من جذب الودائع و منح تسهيلات أكبر و بالتالي عائد على الأصول، و العكس صحيح.

محددات الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية :

يعرض الباحث في هذا الجزء ابرز المحددات الاقتصادية التي تؤثر على حجم الودائع و التسهيلات المصرفية و الربحية مقاسة بالعائد على الأصول للبنوك التجارية. حيث قامت مجموعة كبيرة من الدراسات باستخدام محددات أظهرت مستويات متباينة من التأثير على أداء البنوك ككل، و سيتم النظر في مجموعة منها ذات الصلة بالبحث قيد الدراسة.

هذا وتقسم محددات الأداء المالي في البنوك التجارية إلى قسمين، محددات داخلية و خارجية (Rustam eta al., 2011) منها معدل التضخم، السياسة النقدية، سعر الفائدة، النمو الاقتصادي، السيولة، إدارة السيولة، حجم الأصول، الانتشار الجغرافي.

يرتبط هذا النوع من المحددات بمجموعة من عوامل الاقتصاد الكلي إلى حد بعيد، إذ وضحت العديد من الدراسات السابقة الأثر الممكن ان تحدثه هذه المحددات كمتغيرات مستقلة على الأداء للبنوك التجارية في تلك الدراسات ، منها التضخم و نمو الناتج المحلي و سعر الفائدة و السياسة النقدية (سعر الخصم).

معدل التضخم :

يعتبر التضخم من ابرز عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي في حجم الودائع و الإقراض المصرفي و عادة ما يتم تعريفه : بأنه ارتفاع عام في أسعار السلع و الخدمات. و لما لأسعار الفائدة من ارتباط وثيق بالتضخم الإيجابي من شأنه زيادة النشاط الاقتصادي أن يزيد الطلب على القروض مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإقراض. و من ناحية أخرى، يمكن للنشاط الاقتصادي المتزايد أن يجعل المشاريع أكثر ربحية، و يقلل من القروض غير العاملة نتيجة طبيعية لوجود دخل يفوق المتطلبات الاستهلاكية. لذلك فإن الخاصة بهم، ويزيد من حجم الودائع كنتيجة طبيعية لوجود دخل يفوق المتطلبات الاستهلاكية. لذلك فإن وجود معدلات تضخم معقولة و صحية بالضرورة تعني ارتفاع في سعر الفائدة على الإقراض و الودائع. حيث ان معدلات التضخم تزيد معدلات الادخار لجني العوائد و ترفع معدلات الإنفاق و الاستهلاك نظرا لوجود سيولة مكونات المجتمع الناجمة عن دوران عجلة الاقتصاد و نمو الاستثمار و زيادة الدخل العام و العكس صحيح.

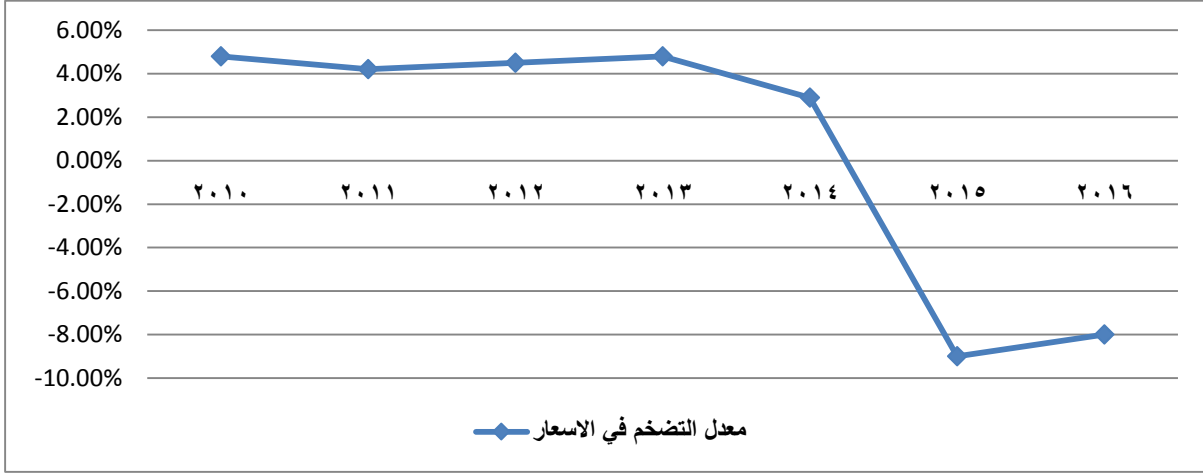
و قد بحثت مجموعة من الدراسات التي بينت أثر التضخم على أداء البنوك التجارية من حيث الربحية و الودائع و التسهيلات منها دراسة (2012) Sharma التي توصل فيها إلى وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على نمو التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك وذلك لان نمو حجم التسهيلات يعود لارتفاع معدلات التضخم و ليس لارتفاع القيمة الحقيقية للتسهيلات. و بالمقابل فإن ارتفاع معدل التضخم قد يقود إلى ارتفاع الفائدة الاسمية و بالتالي انخفاض الطلب على التسهيلات لدى البنوك.

خالفت دراسة رابعه (٢٠١٥) ما ورد في دراسة (2012) Sharma التي توصل فيها بان أثر التضخم كان سلبيا و غير دال إحصائياً ما يعني عدم تأثير حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك الأردنية بالتضخم ما يدل على عدم تأثير سعر فائدة الإقراض على حجم التسهيلات بالمحصلة. ما يشير إلى تأثير التضخم على سعر الفائدة الاسمي وليس بالضرورة على حجم التسهيلات المقدمة من قبل البنوك.

يرى الباحث ان معدل تضخم الأسعار على درجة من الاستقرار في الاقتصاد الأردني خلال سنوات الدراسة باستثناء السنوات الأخيرة الثلاث التي لعب فيها انخفاض أسعار النفط عالمياً دوراً صريحاً لانخفاض هذا المؤشر. وفقاً لما ورد سيتم الأخذ بمؤشر تضخم الأسعار السنوي كمقاس لمعدل التضخم في السوق الأردني وفقاً لما ورد في الدراسات السابقة.

و يمكن التعبير عنها كما يلي :

Inflation = Consumer price index (1)



شكل (١٣) معدل التضخم في الأسعار خلال ٢٠١٦-٢٠١٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات البنك المركزي، عدة إصدارات.

سعر الفائدة Interest Rate :

يعتبر سعر الفائدة من اهم المحددات التي تأثر في حجم الودائع و الإقراض و الربحية للبنوك بشكل عام، و ذلك لارتباطها بتكلفة على الأموال المقترضة كودائع لدى البنوك ممثلة بسعر الفائدة المدين (Deposit Rate) أو العائد المتحصل من الفائدة على الإقراض بشكل رئيسي (Loan Rate)، و تحديد الهامش بين سعري الفائدة عادة ما يشير إلى الربحية المتحققة نتاج هذه العملية. أي ارتفاع حاصل أو متوقع على أسعار الفائدة المدينة يشجع أصحاب الودائع لاحتفاظ بالودائع لدى البنوك بدلاً من سحبها لتحقيق فوائد، و العكس صحيح. بالمقابل ان ارتفاع سعر الفائدة الدائنة على التسهيلات يشكل عائق للأفراد المقترضين لزيادة تكلفة الاقتراض، و العكس صحيح (بوعبدلي، ٢٠١٥):

متوسط سعر فائدة الودائع Avg. Deposit Rate تمثل الودائع الجزء الأهم و الأكبر لدى البنوك من مصادر تمويلها، بالمقابل فإن سعر الفائدة الذي يمثل تكلفة هذا التمويل للبنك عادة ما يمثل أكبر تكلفة مضمونه و يتعهد بدفعها من قبل البنوك. ان ارتفاع سعر الفائدة على الودائع عادة ما يساعد البنوك في جذب الودائع و بالمحصلة إيجاد مصادر تمويل . بالمقابل يترتب على ذلك تكاليف و أعباء مالية مرتفعة تجبر البنوك على رفع سعر الفائدة على الإقراض لتغطية تكاليف ودائع العملاء وما يتبقى من التكاليف التشغيلية و الإدارية الأخرى، و بالتالي تقليل حجم الإقراض الممنوح بحسب (Guo and Stepanyan (2011 حيث وجد في دراسته بان سعر الفائدة المرتفع على الودائع يقلل نمو التسهيلات الممنوحة ما يعني أثر سلبي و بالمقابل بينت دراسة (Okun (2012 بوجود أثر وعلاقة موجبة تربط سعر الفائدة على الودائع و مؤشرات الربحية مثل ROA و دراسة رابعه (٢٠١٥) أظهرت عدم وجود تأثير لسعر الفائدة التسهيلات الممنوحة.

متوسط سعر فائدة الإقراض Avg. Loans Rate يحتل أهمية بالغة لدى إدارة البنوك كونه يعد مؤشر الدخل الأول بلا منازع بالإضافة إلى الإيرادات الخدمية الأخرى. عادة ما يعكس سعر فائدة الإقراض المرتفع نسبياً إلى وجود طلب على الاقتراض و وجود وفر مالي لدى البنوك نتيجة ارتفاع النشاط الاقتصادي ككل في ظل معدلات التضخم.

لذلك نبه (2004) Chodechai في دراسته إلى ضرورة توخي الحذر عند تحديد سعر الإقراض لدى البنوك لحساسيته العالية من حيث قدرة البنوك على منح الإقراض و الحد من القروض غير العاملة نتيجة عدم القدرة على سدادها لارتفاع الفائدة.

استنتج الرقيبات (٢٠١٣) في دراسته عدم وجود أثر لسعر فائدة الإقراض على حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك الأردنية و رابعه (٢٠١٥) الذي استنتج عدم وجود أثر أيضاً، و استنتج (2012) Okun في دراسته باثر إيجابي لسعر فائدة الإقراض على مؤشرات الربحية للبنوك التجارية في كينيا.

العوامل المباشرة المؤثرة بسعر الفائدة :

تتمثل، بالسياسة النقدية، السياسة المالية، و مستوى النشاط الاقتصادي:

السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي التي تسعى للتحكم بكميات المعروض النقدي من خلال ضبط سعر الفائدة بما يوائم لمتطلبات النمو في الخطط الاقتصادية المحددة، إذ ان رفع أو خفض أسعار الفائدة يكبح أو يزيد قدرة البنوك التجارية أو مؤسسات الإقراض المتخصصة على منح الائتمان و بالتالي المعروض النقدي في السوق .

السياسة المالية القائمة على زيادة سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال إلى السوق المالي لتحقيق مستويات ربح عالية، و بالتالي زيادة المعروض النقدي لدى البنوك، الذي بدوره يجبرها لتخفيض سعر الفائدة نتيجة لعاملي السوق العرض و الطلب، فتتخلص الأسواق ذات سعر الفائدة المنخفض من رؤوس الأموال؛ مما يؤدي إلى تراجع المعروض منه، و ينتج عن ذلك ارتفاع في سعر الفائدة.

مستوى النشاط الاقتصادي العام في البلد يؤثر بدرجة كبيرة في معدل سعر الفائدة، ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي يعني نمو الطلب على السيولة بشكل كبير و عرض نقدي أيضاً نتيجة الانتعاش الذي يمر بها الاقتصاد الذي يتطلب توسعا بحاجة إلى تمويل أكبر و ما يرافقه من ارتفاع معدل الاستهلاك العام للمصاحب لنمو الدخل، الذي يترافق بنفس الوقت مع ارتفاع معدلات الأسعار نتيجة للنمو الحاصل في المستوى العام للاقتصاد.

العوامل غير المباشرة، المؤثرة بسعر الفائدة :

يتمحور أبرزها عند معدلات التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار التي ترتبط بعلاقة طردية بسعر الفائدة . إذ ان وجود معدلات مرتفعة من التضخم يعني بالضرورة زيادة الطلب على المعروض النقدي، و بالتالي انتعاش اقتصادي و ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة الطلب المتنامي. مما يجبر الحكومات للتدخل من خلال أدوات السياسة النقدية للحد من المعروض النقدي و تقليل حجم التضخم و بالتالي انخفاض في أسعار الفائدة و العكس صحيح.

وفقاً لما ورد أعلاه سيتم استخدام متوسط مرجح سعر فائدة الإقراض (قروض و سلف) و سعر فائدة الودائع (الودائع لاجل) استناد للدراسات أدناه لأهمية سعر الفائدة في حجم التسهيلات و الودائع و ربحية البنوك التجارية و لإيجاد العلاقة مع المتغيرات التابعة في الدراسة قيد البحث (Okun, 2012)؛ الرقيبات، ٢٠١٣؛ رابعه، ٢٠١٥) ، و بذلك يمكن التعبير عنهما ما يلي

$$\text{Loan Rate} = \text{Average Loan \& Advance Rate} \quad (2)$$

$$\text{Deposit Rate} = \text{Average Long Term Deposit Rate} \quad (3)$$

السياسة النقدية Monetary Policy :

إن الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في اقتصاديات الدول يشكل عامل ذا أهمية في تحديد توجهات اقتصاديات الدول. و تبلغ الذروة لأهمية هذا الدور في القطاع المالي الأكثر تأثراً به من خلال أدوات السياسة النقدية التي تطبق تلك التوجهات من خلال البنوك المركزية لتلك الدول.

عادة ما تتأثر البنوك التجارية بشكل بالتشريعات و الأدوات الصادرة عن البنوك المركزية كونها تؤثر في سياسات البنوك التجارية و التي بدورها تؤثر في ربحيتها. لذلك تفرض البنوك المركزية مجموعة من الأدوات المباشرة و غير المباشرة التي تقود النظام المالي في اقتصادها تهدف من خلالها أحكام السيطرة على الائتمان المصرفي و بالمحصلة السيطرة على عرض النقد.

وفقاً للرشدان (٢٠٠٢) عادة ما تتسم الأدوات الصادرة عن البنوك المركزية بطابع التقييد أو طابع التخفيف و يكون ذلك تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة، مثل تخفيض الفوائد على القروض و تخفيض سعر الخصم و متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض و تشجيع الاستثمار و أحيانا و تهدف ضبط الائتمان المصرفي. تتمثل ابرز أدوات السياسة النقدية المباشرة في تحديد سعر خصم الفائدة و تحديد حجم الاحتياطيات النقدية و تحديد معدلات الإقراض و الأدوات الغير مباشرة في نوافذ الإيداع و عمليات السوق المفتوح.

وقد بين Ndungu (2003) في دراسته بان ارتفاع سعر الخصم ستلجأ البنوك لرفع سعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة لديها و بالتالي تحسن الأداء، و هذا نفسه ما استنتجته دراسة Maigua & Mouni (2016) التي أظهرت وجود أثر إيجابي على أداء البنوك التجارية في كينيا و أيضاً دراسة Brock (2010) الذي وضح بانه مجرد زيادة سعر الخصم لدى البنك المركزي ستقوم البنوك برفع سعر الفائدة بشكل سريع على الإقراض بمعدل اعلى من الفائدة على الودائع ما يعني تحقيق هامش فائدة اعلى.

و يمكن استخدام أثر معدل سعر الخصم السنوي لدى البنك المركزي كأحد ابرز أدوات السياسة النقدية المؤثرة في العملية المصرفية برمتها لغاية البحث قيد الدراسة كمتغير مستقل، و انطلاقاً مما ورد في دراسة Mouni & Maigun (2016) و الدراسات الأخرى سيتم اعتماد الوسط المرجح لسعر الخصم السنوي كمؤشر للدلالة على ربحية البنوك التجارية وتوضيح العلاقة بين ربحية البنوك و حجم الودائع و حجم التسهيلات و مدى تأثرها برفع أو خفض سعر الخصم من قبل السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي.

و يمكن التعبير عنه كما يلي :

Discount rate = Central Bank Avg. Discount Rate (4)

نمو الناتج المحلي GDP Growth :

يعبر عن الحالة الاقتصادية بشكل عام لاقتصاد بلد ما أو لمنطقة معينة أو للعالم على وجه العموم. لاحظ كل من (Folawewo & Tennant 2008) في دراستهما لمحددات هامش الفائدة الحدي في دول الصحراء الأفريقية أن الظروف الاقتصادية تتغير مع مرور الوقت بشكل يتسق مع الدورة الاقتصادية و دورة العملية الإنتاجية حيث يمكن للاقتصاد ان يمر بحالات من الانتعاش أو الكساد (الانكماش) متأثراً بالظروف الاقتصادية لدوران عجلة الاقتصاد. و تعتبر الظروف الاقتصادية سليمة أو إيجابية عندما يكون الاقتصاد آخذ في الاتساع من خلال دوران العملية الإنتاجية و زيادة التدفق للسيولة من خلال عمليات الائتمان أو التجارة، و تعتبر سلبية أو غير صحية عندما يبدأ الاقتصاد بالانكماش أي عندما يحدث عكس الاتساع.

وتؤثر الظروف الاقتصادية للبلد بالعديد من عوامل الاقتصادية، بما في ذلك السياسة النقدية و المالية، و حالة الاقتصاد العالمي، و مستويات البطالة و الإنتاجية، و معدل تدفق النقد، و أسعار الصرف، و التضخم في الأسعار للبلاد على المستوى الكلي سلباً أو إيجاباً، إذ تعمل معدلات نمو العوامل الاقتصادية بشكل إيجابي بتحفيز الاقتصاد الوطني لخلق مستويات إنتاجية مرتفعة تسهم في تحقيق المنفعة و الرفاه لأفراد المجتمع.

هذا وينظر إلى معدل النمو في الناتج المحلي احد ابرز العوامل المؤثرة في قدرة البنوك على الإقراض و ذلك لان المعدلات المرتفعة تعكس معدل نشاط اقتصادي مرتفع بحاجة إلى ضخ التمويل في جوانبه المتعددة و بالتالي زيادة حجم التسهيلات المصرفية لتلبية الطلب المتنامي. و قد تطرقت العديد من الدراسات لأثر معدل النمو للاقتصاد على أداء البنوك في منح التسهيلات و الاقتراض منها دراسة (Imran & Nishatm 2013) التي أظهرت وجود أثر إيجابي لمعدل النمو على التسهيلات المصرفية على المدى الطويل خلال دراسته لأثر مجموعة من العوامل الاقتصادية و منها معدل النمو مقاساً بـ GDP على التمويل الممنوح للشركات في باكستان، و دراسة (Sharma & Gounder 2012) الذي درس تغير التسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص في سته اقتصادات جنوب المحيط الهادئ حيث أظهرت النتائج ان وجود معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد تقود إلى زيادة في معدل التسهيلات المصرفية الممنوحة بالإضافة إلى دراسة رابعه (٢٠١٥) و رمضان و آخرون (٢٠١٣) اللذان أظهرت نتائج دراستهما أثر و دلالة إحصائية لأهمية زيادة معدل النمو الاقتصادي لتزيد معدل التسهيلات الممنوحة و تحسن الأداء من قبل البنوك الأردنية.

نظراً لأهمية معدل النمو للناتج المحلي على أداء البنوك بشكل عام و التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل البنوك لجوانب الاقتصاد المتعدد و تبعاً لأخذ العديد من الدراسات السابقة بأهمية النمو الاقتصادي كمؤشر على أداء البنوك سيتم الأخذ بمعدل النمو للاقتصاد الأردني من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP لغاية تفسير أثره على المتغيرات التابعة للدراسة قيد البحث للسنوات المعنية.

و يمكن التعبير عنا كما يلي :

$$\text{Economic Growth} = \text{GDP Growth Rat (5)}$$

المحددات الداخلية Internal Determinants :

تعد من المحددات التي لا تقل أهمية عن المحددات الخارجية، بحيث تظهر مدى كفاءة إدارة البنوك في مواجهة المخاطر المتوقع حدوثها و تجنب الخسائر المتوقعة ما يضيف إلى تحقيق الكفاءة، هذا و قد قامت العديد من الدراسات السابقة بالإشارة لهذه المحددات لما لها من أثر على أداء البنوك بشكل عام و التجارية على وجه الخصوص و قد أظهرت بوجود أثر لاستخدامها كمتغيرات مستقلة على المتغيرات التابعة في تلك الدراسات، منها : إدارة مخاطر السيولة، الانتشار الجغرافي، إدارة مخاطر الائتمان و حجم الأصول.

إدارة مخاطر السيولة Liquidity Risk management

تعتبر السيولة عن مصطلح مالي يشير إلى راس المال المتاح للاستثمار، أما في النطاق المصرفي فإن معظم هذا الاستثمار يشكله الائتمان الممنوح للعملاء ضمن المحافظ الاستثمارية الخاصة به. سيولة البنك تشير قدرة البنك على الاحتفاظ بأموال كافية لدفع التزاماته المستحقة و قدرة البنك على الوفاء فوراً بالشيكات و التزامات السحب الأخرى و تلبية مشاريع طلبات القروض مع الالتزام بمتطلبات الاحتياطي الحالية.

وقد عرف (2006) Nwaezeaku السيولة بأنها درجة قابلية التحويل إلى النقد أو السهولة التي يمكن بها تحويل أي أصل إلى نقد يباع بسعر سوقي عادل.

و بذلك فإن إدارة السيولة عادة ما تنطوي على استراتيجية توفير أو سحب السيولة من الأسواق و البنوك أو عملية تدوير المبالغ المالية حسب الحاجة إليها لتغطية متطلبات الاحتياطي التشغيلية بدون الأضرار بالقدرة على خلق الربحية أو تعطيل العمليات التشغيلية للبنوك. و بذلك تنشأ القدرة على القيام بتحديد متطلبات العمل المصرفي من سحب أو تزود بالسيولة من السوق.

و منه يشار للسيولة النقدية في البنوك التجارية بأنها: قدرة البنك على توفير أو خلق النقد أو القدرة على تحويل الأصول قصيرة الأجل بسرعة و بقيمة معقولة إلى نقد للوفاء بالالتزامات و القيام بعملياته التشغيلية اللازمة ضمن كميات معقولة.

و لكن الزيادة أو النقص المبالغ بها في هذه النسب من السيولة عن الحد المعمول به بالبنوك التجارية عادة ما يشكل خطراً أو ما يعرف بمخاطر السيولة على الجانبين و التي تعني لحد ما عدم قدرة البنوك لإيجاد قنوات استثمارية لتوظيف الأموال في حال ارتفاع النسب، ما يعكس ضعف كفاءة إدارة السيولة و تفويت فرص تشغيل مدرة للدخل للبنك، بالإضافة إلى تقليل ثقة المساهمين و المودعين في إدارة البنك وفقاً لما ورد في دراسة أبو سمرة (٢٠٠٧). أما النقصان قد يشكل مشاكل أيضاً عدة منها عدم قدرة البنك الوفاء بالتزاماته و ارتفاع درجه مخاطر تحصيل الائتمان الممنوح و بالتالي تحقيق سمعة سلبية للبنك.

و نظراً لأهمية السيولة للبنوك التجارية فقد ذكرت أبو سمرة (٢٠٠٧) باعتماد السيولة كأحد ابرز السمات التي تميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات، و هو ما تتفق معه اغلب الدراسات في نفس المجال، و من تلك الأهمية انه بمجرد ان يتبادر إلى مسامع العملاء نقص السيولة لدى البنك ألا و تبدأ ظاهرة ما يسمى بـ " هروب الودائع أو "Deposit Runaway" لذلك فهي كفيلاً بأن تززع ثقة المودعين، و تدفعهم للسحب المفاجئ مما قد يعرض المصرف إلى الإفلاس الحقيقي.

بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى يعتبر معدل التدفقات النقدية من والى البنوك ضخم جداً يشكل التنبؤ به صعوبة بالغة، إذ إن انسياب السيولة خارج أو داخل البنك تشكل تحدياً للبنوك يحتم عليها العمل على تعزيز موقفها من السيولة وخلق كفاءة لإدارتها (أبو سمرة، ٢٠٠٧).

هذا وأظهرت نتائج الدراسات التي تناولت السيولة كمحدد لأداء البنوك التأثير الإيجابي للعلاقة بين السيولة وأداء البنوك، من أبرز هذه الدراسات دراسة (Junevio & Li Li (2013) التي بينت وجود علاقة ذات أهمية للسيولة على ربحية البنوك التايلندية، ودراسة (Almazari (2011) والتي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين ربحية البنوك الأردنية و السعودية و معدل السيولة فيها. بالمقابل دراسة (Olokoyo (2011) لم تظهر أي تأثير لسيولة على الإقراض المصرفي.

وفقاً لما ورد أعلاه سيتم الأخذ بمؤشر نسبة السيولة المعبر عنه بنسبة مجموع الإقراض الممنوح إلى إجمالي ودائع العملاء لوصف العلاقة و قدرة البنوك على إدارة السيولة المتاحة لديها و أثرها على أداء البنوك من جانب الربحية والودائع والتسهيلات بحسب ما ورد في دراسة (Junevio & Li Li (2013) و يمكن التعبير عنها كما يلي :

$$\text{Liquidity Risk Management} = \text{Net Loans} / \text{Total Deposits} (6)$$

إدارة مخاطر الائتمان:

تعرف مخاطر الائتمان على أنها: احتمالية خسارة كل أو جزء من الفائدة المستحقة على القرض أو حتى خسارة المبلغ اصل القرض أو كليهما معاً.

أيضاً يمكن التعريف إدارة مخاطر الائتمان: بأنها جميع الإجراءات و التدابير المتخذة من قبل إدارة البنك للحيلولة دون الوقوع في خسارة الفوائد المترتبة على القرض أو القرض الأصل أو كليهما معاً.

إن البيئة التي تعمل فيها البنوك تؤثر في مدى تعرض البنوك لمخاطر الائتمان مثل ضعف البيئة القانونية و ارتفاع و نقص المعلومات الدقيقة عن المقترضين التي تعد من أبرز العوامل التي قد تزيد من نسبة التعرض لمخاطر الائتمان بالإضافة إلى ضعف في النمو الاقتصادي بحسب (Taxxman (2006 . جميع هذه الأسباب تلعب دور مهم في أداء البنوك و قدرتها على النمو و التوسع في عملياتها المصرفية و تحقيق الغاية المرجوة.

في الجانب النظري، الذي يبين ان التعرض لمخاطر الائتمان يعني بشكل حتمي انخفاض في الربحية و تأثيره السلبي على الأداء سيكون متوقع بشكل كبير. في الجهة الأخرى و بالأخذ بنظرية CAPM قد يكون التعرض للمخاطر يشكل عامل إيجابي لتحفيز الربحية.

يرى كل من (Athanasoglou et al. (2008 و (Miller & Noulas (1997 و (Ramadan et al., (2011 في دراساتهم أن تأثير مخاطر الائتمان على الربحية هو سلبي في الولايات المتحدة الأمريكية و أيضاً البنوك الأردنية، بالمقابل وجد كل من الحشيمي (٢٠٠٧) و (Luqman (2014 ، أثراً إيجابياً لإدارة مخاطر الائتمان على ربحية بنوك جنوب الصحراء.

تمثل مخاطر الائتمان جانب مهم في العملية المصرفية برمتها، من حيث القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية بشكل يسير وسلس سواء من جهة الودائع أو القروض ككل، لذلك فإن لإدارة الائتمان أو السياسة الائتمانية التي تنتهجها البنوك التجارية دوراً مهماً سواء أكانت على صعيد الودائع و التسهيلات المصرفية و الربحية.

بالنسبة للمودعين تمثل الإدارة الجيدة للائتمان المصرفي جانب إيجابي يشعر المودع من خلاله بحسن إدارة البنك لوديعته بشكل يضمن حصوله و بشكل امن في نهاية فترة الوديعة على اصل الوديعة بالإضافة إلى الأرباح المتعاقد عليها مسبقاً، و بالجانب المقابل للودائع، التسهيلات المصرفية، اذا تعكس السياسة الائتمانية العقلانية للبنوك و التوسع المنطقي فيها والدراسة المستفيضة لمنح الائتمان جانباً إيجابياً مريحاً للمستثمرين أو مساهمين في البنك. الذي يعكس بدوره مدى الكفاءة لتشغيل الأصول و قياساً عليها انخفاض بند الخسائر المتوقعة لعدم الوفاء المصرفي للإقراض و زيادة في معدل الدخل التشغيلي.

تبعاً لدراسة (Luqman 2014) سيقوم الباحث بالأخذ بمؤشر نسبة القروض غير العاملة إلى القروض الممنوحة الذي يشير إلى كفاءة إدارة البنوك التجارية في التعامل مع المخاطر الائتمانية لتحديد حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك لقاء منح الائتمان أو جذب الودائع و تحقيق الربحية ، يمكن التعبير عنا كما يلي :

$$\text{Credit Risk Management} = \text{Non Performing Loan} / \text{Total Loan} (7)$$

حجم أصول البنك Asset Size :

عادة ما يتم النظر إلى البنوك من خلال حجم الموجودات أو حجم حقوق الملكية فيها، لتقييم مدى إمكانية إدارة البنوك لتحقيق الكفاءة في تشغيل هذه الأصول. و من الجلي بان حجم الموجودات الضخم في هذه البنوك الكبيرة يعني معدلات عالية من الرفع المالي المشار إليه هنا بحجم الودائع، التي تساعد البنوك في تحقيق الغاية المرجوة منها و هي تحقيق الربح بشكل اكبر لحد ما، مقارنة بالبنوك الأصغر حجماً.

و بالرغم من وجود حجم كبير للأصول في البنوك الكبيرة إلا انه يعد مؤشر ذا دلالة سلبية لبعض مؤشرات الربحية مثل معدلات العائد على الأصول المقاس بصافي العائد على حجم الموجودات، لذلك فإن العلاقة توصف بالعكسية لهذه النسبة بالنسبة للبنوك الكبيرة نسبياً و تشير إلى معدلات افضل بالنسبة للبنوك ذات الموجودات الأصغر نسبياً (مميزيق وآخرون، ٢٠١٤).

يمثل حجم الودائع الجزء الأكبر و الأهم القادر على منح إيجابية لقدرة البنك على التوسع التشغيلي، فمن المتوقع بأن زيادة الودائع لدى البنك سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها من خلال عمليات التشغيل لتوفر السيولة بشكل كبير و إمكانية تحقيق تنافسية مرتفعة في منح الائتمان.

عند قياس حجم البنوك بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع و الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة) نجد أن البنوك التي تملك حقوق ملكية كبيرة نسبياً قدرتها على تجنب المخاطر أكبر من غيرها (مميزيق وآخرون، ٢٠١٤). إذ ان زيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور العملاء للبنك، مما قد ينعكس على حجم ودائع لديها و بالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

نظرياً يعد الحجم جزءاً مهماً من نظرية الشركة، لكن بالمقابل يعتبر تحديد الحجم الأمثل من الأصول هو التحدي الأكبر لمعظم الشركات و منها البنوك. إذ يفترض بان حجم البنوك يلعب دوراً مهماً في زيادة الحصة السوقية و بالتالي تحقيق أداء افضل وبالمحصلة تحقيق نمو على مستوى الأصول بشكل ملحوظ.

لذلك يرى الباحث انه من المبرر استخدام عامل الحجم للبنوك لقياس الأداء إذ يتوقع ان يكون ذا أثر إيجابي و إيجاد علاقة تربطه بمتغيرات الدراسة . بالمقابل مجموعة من الدراسات السابقة أظهرت تباين لأثر الحجم على الأداء من خلال تحليل الانحدار منها دراسة (Goaied & ben Naceur 2001) الذي بين بعدم وجود أثر إحصائي لحجم البنك وبالمقابل فإن كل من (Molyneux and Thornton 1992) و (Goddard et al. 2004) ورباعه (٢٠١٥) توصلوا لوجود علاقة إيجابية بين أداء البنك و حجم أصوله.

وبناءً على ما ورد في الدراسات السابقة بالأخذ بالتوزيع الطبيعي للأصول لوصف العلاقة بين الحجم والأداء للبنوك الأردنية، سيتم قياس حجم البنك من خلال اللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول البنك في كل سنة من فترة الدراسة. و من المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي على المتغير التابع ، و يمكن التعبير عنها كما يلي :

$$\text{Asset size} = \ln (8)$$

التفرع المصرفي Branch Out-reach :

يؤثر مدى الانتشار في الهيكل الأفقية للبنوك بشكل كبير في تحقيق الغاية المرجوة من وجودها والتي يعبر عنها بالعمل كوسيط بين الأطراف التي لديها الفائض المالي المقرضون و الأطراف التي تعاني من عجز و ترغب في الحصول عليه المقترضون و بالمحصلة تحقيق غاية تدفق الأموال من و إلى الأطراف المعنية. و بذلك عرفت بعض الدراسات الانتشار الجغرافي بانه استراتيجية لتحسين الإيرادات وتقليل مخاطر القطاع المصرفي منها (Berger et al. 1997; Hughes et al. 1999; Shiers, 2002)

عادة ما ينظر إلى البنوك ذات الانتشار الجغرافي الواسع بانها ذات قدرة عالية على جذب حجم كبير من الودائع و منح حجم كبير من القروض و القيام بالعديد من العمليات المصرفية و بالتالي تحقيق الكفاءة المصرفية، دعمت هذه الفكرة مجموعة من الدراسات التي قام بها كل من Berger & De Young (2001) و (Bos & Kolari 2005). لكن الانتشار الواسع للبنوك التجارية لا يعني بالضرورة تحقيق كفاءة مرتفعة بالأداء المصرفي فليس كل انتشار جغرافي واسع للبنوك يعني القدرة العالية على تحقيق الودائع و منح القروض و العكس صحيح. و بحسب دراسة Kondo (٢٠١٧) التي استنتجت بأن التفرع المصرفي يحمل الجوانب الإيجابية و السلبية من حيث القدرة على زيادة العمليات المصرفية و بالمقابل تحمل عبء التكاليف الإضافية، و قد بينت دراسة (Thilakaweera & Arjomandi 2016) عكس المتوقع من التفرع المصرفي إذ ان الكفاءة لأداء للبنوك لا تتأثر بالتفرع المصرفي بدرجة عالية في الاقتصاديات ذات النمو المرتفع و يكون تأثيرها أكبر في البلدان الناشئة مثل سيريلانكا و بان كفاءة البنوك ترتفع في ظل الانتشار الجغرافي لها مع وجود نمو طلب على الخدمات المصرفية و نمو اقتصادي. بالمقابل قامت مجموعة من الدراسات بدراسة الأثر السلبي الذي يمكن ان يحدثه التفرع المصرفي على كفاءة الأداء المصرفي، حيث بينت بان التفرع يقلل من كفاءة التكاليف التشغيلية نظرا لوجود أعباء مالية عبر عنها برواتب الموظفين (Battese et al., 2000) و تحمل المزيد الكلف الناجمة عن مراقبة الأصول (Berger et al., 1997) و عدم التوافق المعلوماتي بالتالي زيادة المخاطر (Vu & Turnell, 2010).

وقد بين أبو زعيتر (٢٠٠٦) بأن الانتشار الجغرافي في المناطق ذات الكثافات السكانية العالية مؤشر لزيادة عدد عملاء البنك. من خلال تقديم الخدمات المالية لهم، و بذلك تجعل البنوك ذات الانتشار الواسع هدفاً للسكان للاستفادة من الخدمات المقدمة و بالتالي زيادة عدد العملاء سيؤدي بالضرورة إلى زياده في حجم الودائع و التسهيلات و الخدمات و بالتالي الربحية.

ويرى الباحث بأنه يمكن ان تعزى كفاءة أداء البنوك في كثير من الأحيان إلى السياسة التي تتبعها إدارة البنك في منح الإقراض و جذب الودائع و سياسة إدارة الأصول التي تلعب دوراً مهماً في تحقيق الغاية المرجوة بالإضافة إلى سياسة التوسع الأفقي الفرعي.

يلاحظ ان الانتشار الجغرافي للبنوك التجارية قد يكون مؤشر لقياس التنافسية العالية فيما بينها على مستوى الأسعار المقدمة الإقراض و جذب الودائع و ان كانت هذه التنافسية محدودة إلى حد ما، حيث أسعار الفائدة المقيدة أصلاً من قبل البنك المركزي صاحب السيادة فيها، كما هو الحال في الأردن. و لكن الحال قد يكون مختلف من حيث أسعار الخدمات المالية المقدمة الأخرى.

بناءً على ما ورد يمكن قياس أثر التفرع المصرفي كمتغير مستقل من خلال عدد الأفرع المنتشرة جغرافياً للبنوك التجارية الأردنية إلى إجمالي الفروع للبنوك العاملة الأخرى وفقاً للدراسات التي تناولت التفرع ومنها دراسة Kondo (2017) و إيجاد العلاقة بينه وبين متغيرات الدراسة التابعة الثلاثة ضمن الدراسة ، ويمكن التعبير عنها كما يلي :

Bank Outreach = Branch Log (9)

قياس الأداء المالي للبنوك :

يمثل الأداء المالي المؤشر الذي يبين كيفية إدارة البنوك للأصول التي تمتلكها لتحقيق الربحية المنشودة و التي عادة ما يتم قياسها خلال مجموعة من النسب منها معدل العائد على متوسط الأصول المملوكة بحسب (Nduati 2013)، و بناء عليه فإن وجود قطاع مال و مصرفي ذا ربحية يكون قادر بشكل أكبر على تحمل الصدمات المالية السلبية و المساهمة في تحقيق استقرار في النظام المالي. أن عملية قياس معدلات الربحية للمؤسسات المصرفية تتم من خلال مؤشرات الربحية الأساسية التالية منها: معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الملكية، و معدل هامش الربح المتحقق (Murthy and Sree, 2003).

يعبر عن المؤشرات المالية للأداء عادة بالوحدة النقدية، أما الآليات المستخدمة للقياس التحليلي عادة تتضمن تحليل النسب المالية، تحليل التوجهات للأداء، و تحليل القطاعات، أما النسب المالية والتي تعد الأكثر استخداماً للإشارة إلى الأداء فهي تمثل تعبير رياضي يفسر قيمة مالية من خلال قيمة أخرى ، وفقاً لـ Chandra (2005) فإن النسب المالية تعطي صورة واقعية لنتائج الأعمال المالية ، و بذلك يمكن مقارنة أداء المؤسسات المالية من خلال النسب لتحديد كفاء الأداء.

ويمكن تجميع النسب المالية ضمن خمس فئات واسعة هي: نسب السيولة، نسب الرفع المالي، نسب الربحية، نسب النشاط، و نسب السوق بحسب Winfield (1994) و لقياس أداء البنوك التجارية خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على نسب الربحية مقاساً بمعدل العائد على الأصول (ROA) كأحد مؤشرات الربحية.

سعر الفائدة ودوره في أداء المالى البنوك التجارية :

المتمعن فى قائمة الدخل للبنوك التجارية وبنودها يدرك بأهمية دور سعر الفائدة فى تحقيق هامش ربح هذه البنوك، إذ تشكل الإيرادات المتحققة من فوائد التسهيلات الائتمانية الممنوحة الجزء الأكبر من الإيرادات مقارنة بغيرها من الإيرادات، و هو ما يتسق مع طبيعة عمل البنوك التجارية القائمة على منح الائتمان بالدرجة الأولى.

لذلك فإن ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة يساعد على اتساع هامش الفائدة أو تأكله بشكل ذا دلالة واضحة على ربحية البنوك، حيث ان الارتفاع يساعد البنوك على رفع حجم إيراداتها من فوائد الائتمان الممنوح الذى يسهم فى تحقيق هوامش فائدة اعلى و بالتالى ربحية افضل، و العكس صحيح

و انطلاقاً من المساهمة فى هامش الربح يقوم سعر الفائدة بلعب دور فى خلق مؤشر على كفاءة الأداء للبنوك، إذ ان ارتفاع سعر الفائدة يساهم فى تغطية أكبر للتكاليف و مساهمة تغطية المصاريف التشغيلية و العكس صحيح . لذلك ينظر إلى سعر الفائدة بحساسية بالغة لما له من أثر فى تحقيق الربحية، التى تمثل احد ابرز أهداف عمل البنوك التجارية.

تدخل قدرة إدارة البنك فى الحد من المصاريف المرتبطة بسعر فائدة من خلال تأمين مصادر تمويل غير مكلفة، مثل ودائع العملاء الجارية، و المصاريف الإدارية العامة، مثل رواتب الموظفين و ان كانت بقدر اقل نسبياً من مصاريف الفائدة إلا أنها تعزز دور الكفاءة الإدارية فى المحافظة على هامش ربح الفائدة.

بناءً على ما ورد فإن تحقيق الربحية بشكل بحد ذاته غير كاف اذا لم يرتبط بشكل وثيق بتحقيق مؤشرات ربحية تظهر أداء كفؤ على المستوى الإداري أيضاً. و بذلك تكون الفائدة قد تركت أثر فى جوانب عمل البنوك التجارية المتعددة و ظاهر بشكل جلى من خلال البيانات المالية للبنوك و مؤشراتهما.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الفائدة

نظريات سعر الفائدة Interest Rate Theories :

بعد النظر في مجموعة من النظريات التي تطرقت لموضوع الدراسة تبين للباحث وجود عدة نظريات تناولت بالشرح سعر الفائدة و أثرها في القروض و الادخار (الودائع)، و لكن لغايات البحث قيد الدراسة تم اختيار مجموعة منها ذات العلاقة:

(١) نظرية الأموال المعدة للإقراض Loan able Funds Theory :

تفترض نظرية الأموال المعدة للإقراض بان سعر الفائدة يتم تحديده من خلال عرض الأموال المعدة للإقراض و الطلب على الائتمان. و هي تقر بان سعر الفائدة يمكن ان يلعب دوراً صعباً في آلية عمل الادخار و الاستثمار و لذلك تحدث اختلاف في مستويات الدخل.

وفقاً للنظرية فإن معدل الفائدة هو سعر الذي يحصل عند تعادل بين الطلب على الأموال المعدة للإقراض و العرض عليها عند مستوى توازن معين يكون العرض مساوياً لطلب الأموال المعدة للإقراض و سيكون هناك رضا بين كل من المدخرين و المستثمرين من حيث تكلفة الأموال و العائد. لذلك فإن التقلبات الحاصلة في معدل سعر الفائدة تكون ناتجة عادة أما من الطلب على الأموال المتاحة للاقتراض أو العرض لها.

يتأثر عرض "الائتمان" أو الأموال المتاحة للإقراض بمدخرات الأفراد و الأموال المعدة للإقراض من قبل البنوك (الاحتياطيات) خلال فترة معينة. وقد بين Turnovsky (1985) من ناحية أخرى، إن جانب الطلب على الأموال القابلة للإقراض سيحدده الطلب على الاستثمار بالإضافة إلى الطلب على الأموال المدخرة.

تعتبر نظرية الأموال المعدة للإقراض ذات تأثير كبير على المقترضين و المقرضين في البنوك التجارية، و بناء عليها يرى Emmanuelle (2003) أنه يجب أن يتم تعويض جانبي الإقراض التجاري بشكل عقلائي خلال فترات التوازن بين العرض و الطلب على الأموال المعدة للإقراض و الاقتراض. لذلك تفترض النظرية بان لا يكون هنالك هامش فائدة كبير بحيث يشعر احد اطراف الإقراض بالاستغلال، و ان يكون سعر الفائدة عادل تشعر كل الأطراف خلاله بالارتياح.

(٢) نظرية سعر الفائدة "تأثير فيشر:

إن نظرية الفائدة توضح العلاقة ما بين التضخم و سعر الفائدة الحقيقي و سعر الفائدة الاسمي. هذه العلاقة تعرف بـ (تأثير فيشر)، توضح هذه العلاقة بان الزيادة في معدل نمو العرض النقدي سوف ينتج زيادة في معدل التضخم و زيادة في سعر الفائدة الاسمي الذي بدوره سوف يلامس معدل الزيادة في نسبة التضخم. فيشر أول من وضح العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم (Fisher, 1930) التي عرفت فيما بعد بـ "تأثير فيشر". هذه العلاقة تفترض بان سعر الفائدة الاسمي في فترة زمنية يساوي مجموع سعر الفائدة الحقيقي مضافاً اليه معدل التضخم المتوقع

وضح Fisher (1930) بأن سعر الفائدة الاسمي قد ينقسم إلى قسمين، سعر الفائدة الحقيقي و معدل التضخم، و حدد وجود عدد كبير لا يحصى من العلاقات ما بين معدل التضخم و سعر الفائدة في العالم المثالي، مع أسعار الفائدة الحقيقية التي لا ترتبط بمعدل التضخم المتوقعة و التي تحدد بشكل كامل بالعوامل الاقتصادية مثل الإنتاجية لرأس المال و تفضيلات المستثمرين.

نظرية "Fisher Effect" توصلت إلى نفس النتائج مع "International Fisher Effect" حيث ان النظرية اقترحت بان العملات الأجنبية ذات معدلات الفائدة الاسمية المرتفعة سوف تميل إلى الانخفاض لان سعر الفائدة الاسمي المرتفع يعكس معدلات التضخم المرتفعة وفقاً لما عبر عنه كل من (Maigua & Mouni, 2016) في بحث منشور لهما. أيضاً هذه النظرية اقترحت ان التغيير في سعر الصرف الآتي بين عملتين سوف يميل لمساواة الفروق بين سعر الفائدة الاسمي لكل منهما (Moore & Well, 2000).

لذلك ترجع أهمية معدل سعر فائدة فيشر لكونه يعطي قاعدة للسياسة النقدية التي لابد من ان تهتم بشكل رئيسي بإدارة توقعات نسب التضخم من أجل المحافظة على سعر الفائدة الحقيقي مستقر الذي بدوره يشجع الادخار و الاستثمار.

٣) النظرية الكينزية تفضيل السيولة Keynes Liquidity Preference Theory :

في كتابه الشهير عام ١٩٣٦ النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و المال، "جون مينارد كينز" وضع نظرية الطلب على المال التي أكدت على أهمية أسعار الفائدة . نظرية الطلب على المال التي اطلق عليها اسم "نظرية تفضيل السيولة"، و افترض فيها أن هناك ثلاثة دوافع وراء الطلب على المال : دافع المعاملات، ودافع التحوط، و دافع المضاربة (Keynes, 1936).

أكد Keynes (1936) على أهمية عنصر المعاملات في نظريته و بانه يتم تحديده في المقام الأول بناءً على مستوى المعاملات بين الأفراد. و بين أن هذه المعاملات تتناسب مع معدل الدخل لهؤلاء الأفراد، وقال أنه أخذ عنصر المعاملات في نظريته الطلب على المال لتكون متناسبة مع الدخل. كما بين أن كمية الأموال النقدية لغايات التحوط التي يحتفظ بها الأفراد تقدر بشكل رئيسي بمستوى المعاملات التي يتوقعون القيام بها مستقبلاً، و أعرب بأن الطلب على الأرصدة النقدية الاحتياطية للأفراد يجب ان تتناسب مع مستوى الدخل. "Mishkin Frederk" (٢٠٠٤) في كتابه اقتصاديات المال و البنوك و الأسواق المالية وضح رؤية Keynes في نظرية تفضيل السيولة وكانت كالآتي:

أن المال هو مخزن للثروة و هذا السبب يدعو لامتلاك الدافع للمضاربة. و بما أنه يعتقد أن الثروة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدخل، فإن عنصر المضاربة في الطلب على الأموال سيعزى إلى الدخل.

نظر "Keynes" بعناية أكبر في العوامل التي تؤثر على القرارات المتعلقة بكم المال المتوجب اتخاذه كمخزن الثروة، و خاصة أسعار الفائدة . قسم Keynes الأصول التي يمكن استخدامها لتخزين الثروة إلى فئتين: المال و السندات.

استنتج "Keynes" أن العائد المتوقع على الأموال يكون صفرًا في الحسابات البنكية لذلك معظم الودائع الجارية لا تحقق الفائدة. أما السندات، هناك عنصران من العائد المتوقع لها: عائد الفائدة المرحلي و الأرباح الرأسمالية الناتجة عن فرق سعر السند، فعندما ترتفع أسعار الفائدة ينخفض سعر السندات.

على سبيل المثال إذا توقع الأفراد ارتفاع أسعار الفائدة فحتماً سينخفض سعر السند، و بالتالي انخفاض في العائد الرأسمالي سلبياً، أي خسارة رأسمالية. و إذا كانوا يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير، فإن الخسارة الرأسمالية قد تفوق الفائدة المرحلية المتحققة، لذا سيكون العائد المتوقع على السندات سلبياً. في هذه الحالة وبالمحصلة سيرغب الأفراد في تخزين الثروة الخاصة بهم على شكل نقد لأن العائد المتوقع للسيولة أعلى (العائد الصفري) الذي يتجاوز العائد السلبى على السندات (Mishkin, 2004).

افترض Keynes أن الأفراد يعتقدون أن أسعار الفائدة تنجذب إلى بعض القيم الطبيعية. إذا كانت أسعار الفائدة أقل من هذه القيمة الطبيعية، يتوقع الأفراد ارتفاع سعر الفائدة على السندات في المستقبل و يتوقع أن يعاني من خسائر رأسمالية. و نتيجة لذلك سيكون من المرجح أن يحتفظ الأفراد بثروتهم كنقد بدلاً من سندات أو أوراق مالية، و سيكون الطلب على المال مرتفعاً.

بصفة عامة يمكن القول، بان الأفراد يتوقعون أن تنخفض أسعار الفائدة و أن ترتفع أسعار السندات و أن تتحقق مكاسب رأسمالية. و مع زيادة أسعار الفائدة يرجح أن يكون العائد من حيازة السندات سلبياً ما يفوق العائد المتوقع من الأموال المحتفظ بها، و سيكون الطلب على المال منخفضاً. من وجهة نظر Keynes، يمكننا أن نخلص إلى أنه مع ارتفاع أسعار الفائدة، فإن الطلب على المال ينخفض، و بالتالي يمكن وصف العلاقة بين الطلب على الأموال و سعر الفائدة بالعلاقة العكسية.

٤) نظرية التوقعات الرشيدة لسعر الفائدة Rational Expectation Theory :

تقوم فكرة النظرية أساساً على مدى صياغة الأفراد للتوقعات بالاعتماد على المعلومات المتاحة في السوق، تحمل نظرية التوقعات الرشيدة في طياتها صياغة لأفضل التقديرات لأسعار الفائدة المستقبلية بناءً على سعر الصرف، و ان التغير في سعر الفائدة يعزى بشكل أساسي إلى البيانات الغير متوقعة أو التنبؤ بشكل غير صحيح للعوامل المؤثرة أو العوامل الاقتصادية. تتفق نظرية التوقعات الرشيدة مع نظرية الأموال المعدة للاقتراض من حيث ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البيانات أو العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الفائدة.

من أبرز محددات نظرية التوقعات الرشيدة ترتبط غالباً بصعوبة جمع البيانات والأسواق و صعوبة ادراك الأفراد لاستخدامها و تشكيل توقعات مستقبلية تجنبهم المخاطر (Caplan, 2000).

فعلى سبيل المثال اذا توقع الأفراد ان سعر الفائدة سيرتفع في المدى القريب سيكون هناك إجماع عن الاقتراض و بالتالي سيتأثر أداء البنوك التجارية حيث سيعمل على تخفيض عوائد الفائدة لتلك الفترة ، و لكن في حال توقع الأفراد انخفاض في معدل سعر الفائدة سيشكل ذلك دافع للأفراد و الوحدات الاقتصادية للاقتراض و بالتالي التأثير على أداء البنوك التجارية من جانب تحقيق زيادة أرباح على الإقراض (Bekaert,1998).

بناءً على ما ورد يمكن تلخيص النظرية بأنه كلما زادت الإمكانية لجمع البيانات ذات الصلة بسعر الفائدة و العوامل الاقتصادية المؤثرة، كلما تشكلت لدى الفرد أو أي طرف في عملية الإقراض التوقعات السليمة من خلالها يكون قادر على استخدامها في تجنب المخاطر لارتفاع و انخفاض سعر الفائدة على أقل تقدير.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية

الدراسات التجريبية السابقة Empirical Previous Studies :

يعرض الباحث في هذا الجزء من الدراسة مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة قيد البحث، و التي تناولت لجوانب البحث و يسعى الباحث خلالها لابراز مدى مساهمتها و توظيفها في منهجية الدراسة قيد البحث.

الدراسات العربية :

دراسة رابعه (٢٠١٥) بعنوان:

"Factors Affecting the Bank Credit: An Empirical Study on the Jordanian Commercial Banks"

العوامل المؤثرة على التسهيلات المصرفية : دراسة تجريبية على البنوك التجارية الاردنية "

هدف الباحث خلال هذه الدراسة توضيح محددات الإقراض في المصارف التجارية الأردنية، في عينة ضمت عشرة بنوك أردنية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣، حدد خلالها المتغير التابع بنسبة التسهيلات الممنوحة إلى حجم الأصول و المتغيرات المستقلة قسمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية ذات علاقة بالسياسة النقدية و بيئة الاقتصاد الكلي و خصائص البنك نفسه، شملت احد عشر متغيراً منها: سعر فائدة الإقراض، سعر فائدة الودائع، نسبة السيولة، معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، حجم الأصول، و معدل الإقراض، فائدة نافذة الإيداع، نسبة الاحتياطي القانوني، و نسبة الودائع، و نسبة القروض المتعثرة.

في منهجية البحث ركز الباحث على العوامل التي تؤثر في جانب العرض النقدي أو التسهيلات المصرفية كأساس لدراسة محددات التسهيلات المصرفية في البنوك الأردنية. و أظهرت النتائج أن نسبة القروض المتعثرة و نسبة السيولة و معدل نافذة الإيداع لها تأثير سلبي و هام على نسبة التسهيلات الائتمانية، في حين وجدت أن حجم البنك و النمو الاقتصادي لهما تأثير إيجابي و كبير على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية في الأردن. الباحث أوصى البنوك التجارية الأردنية بتجنب السيولة الزائدة و منح مزيد من الاهتمام للحد من نسبة القروض المتعثرة و توسيع نطاق التسهيلات الممنوحة و لكن تجنب العملاء مرتفعي المخاطر و وجود ضمانات إقراض كافية.

دراسة الرقيبات (٢٠١٣) بعنوان

"Impact Of financial Factors on the Size of the Credit Facilities granted By the Jordanian commercial Banks"

أثر العوامل المالية على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الاردنية "

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إيجاد أثر مجموعة من العوامل الاقتصادية ممثلة بحجم راس المال و حجم الودائع و حجم السيولة و سعر الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الأردنية لعملائها، و قد مثلت جانب المتغير المستقل في هذه الدراسة مجموعة العوامل انفة الذكر

وقد مثلت جانب المتغير التابع حجم التسهيلات المصرفية. قام الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views) لتحليل البيانات المجمعة و إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية و اعتماد نموذج الانحدار المتعدد و تحليل المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OSL) خلال فترة زمنية امتدت من ١٩٩٦-٢٠١٣. ضمن عينة البنوك التي مثلت ١٣ بنكاً تجارياً أردنياً.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة للعوامل الاقتصادية المستقلة ممثلة بحجم الودائع و حجم رأس المال و الأصول النقدية و سعر الفائدة على حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك الأردنية لعملائها. و عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية على حجم التسهيلات، مع وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين حجم التسهيلات مع نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول و نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول و نسبة الأصول المحلية و سعر الفائدة. و عدم وجود علاقة بين الأصول الأجنبية و حجم التسهيلات الممنوحة.

أوصى الباحث من خلال النتائج بضرورة اتباع البنوك الأردنية لسياسة الائتمان المتجدد التي تساهم في تحسين نسبة رأس المال لإجمالي الأصول و نسبة الودائع لنسبة إجمالي الأصول و الأصول المقيمة و سعر الفائدة. بالإضافة إلى ضرورة زيادة مخصصة الإقراض المصرفي للممنوح للعملاء من خلال زيادة الأصول النقدية.

دراسة العلي وقاسم (٢٠١٣) بعنوان:

"قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية"

أجرى الباحثان من خلال الدراسة قياس لأثر سلوك سعر الفائدة على كل من النشاطات الأساسية للمصارف السورية المتمثلة في منح الائتمان و جذب الودائع، خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. و قد استخدم الباحثان نموذجي انحدار خطي بسيط لقياس الأثر لاستجابة المتغيرات التابعة للتغيرات في المتغير المستقل بالإضافة إلى معامل الارتباط بيرسون، حيث حُدد متوسط سعر الفائدة المرجح كمتغير مستقل، و مؤشر الودائع المصرفية في المصارف السورية كمتغير تابع في النموذج الأول، و مؤشر القروض و السلف كمتغير تابع، و حجم الودائع المصرفية كمتغير مستقل في النموذج الثاني.

و قد استنتج الباحثان بوجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين وسطي سعر الفائدة على الودائع لأجل و ودايع التوفير. و كذلك دلت النتائج على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية، بأنواعها، و حجم القروض المصرفية. و استنتج الباحثان ضرورة منح المصارف هامش أوسع لتحديد معدل الفائدة بحسب أوضاع السوق، للتوصل لسعر فائدة مناسب متوازن.

دراسة رمضان وآخرون (2011) بعنوان:

"Determinants of Banks Profitability: Evidence from Jordan"

"محددات الربحية في البنوك : دليل من الاردن "

قام الباحثون خلال هذه البحث بدراسة مجموعة من البيانات لمجموعة من البنوك الأردنية للكشف عن طبيعة العلاقة بين ربحية هذه البنوك و مجموعة من العوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية، و قد تضمنت عينت الدراسة لديهم ١٠ بنوك أردنية مبنية على ١٠٠ مشاهدة خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠١-٢٠١٠. و لقياس أثر هذه العوامل استخدم الباحثون مؤشر العائد على الأصول و مؤشر العائد على الملكية كمقياس للربحية كمتغيرات تابعة لقياس مدى تأثيرها بالعوامل المذكورة سلفاً.

نتائج الدراسة أظهرت بان خصائص البنوك الأردنية تفسر جزءاً كبيراً من تذبذب الربحية فيها، بحيث ان البنوك الأردنية ذات الربحية العالية ترتبط بإدارة جيدة لراس المال و معدلات إقراض مرتفعة و أيضاً معدل منخفض من التعرض لمخاطر الائتمان تساهم في تحقيق ربحية جيدة. بالإضافة إلى تحقيق كفاءة عالية في إدارة التكاليف التشغيلية و أيضاً أظهرت الدراسة عدم وجود تأثير يدعم جانب الربحية لحجم البنك بحسب ما كان متوقع. و بالمحصلة وضحت النتائج المقدره للدارسة وجود تأثير فردي للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على الربحية للبنوك التجارية الأردنية.

دراسة (2011) Almazari بعنوان:

"Impact of internal factors on bank profitability: Comparative study between Saudi Arabia and Jordan"

" أثر العوامل الداخلية على ربحية البنوك : دراسة مقارنة بين الاردن و السعودية "

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إجراء مقارنة بين تأثير مجموعة من العوامل الداخلية للبنوك في كل من الأردن و السعودية على ربحية هذه البنوك في عينة ضمت ٢٣ بنكاً أردنياً و سعودياً خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١١، قام خلالها باستخدام مجموعة من النسبة المالية الدالة على متغيرات الدراسة و مجموعة من الأدوات الإحصائية لوصف طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات و فحص فرضيات الدراسة .

و أشارت النتائج إلى أن الربحية (ممثلة بالعائدات على الأصول) لدى البنوك السعودية تفوق ربحية البنوك الأردنية ما يعني أن البنوك السعودية أكثر ربحاً من البنوك الأردنية، كما أنها تستخدم الموارد بطريقة أكثر كفاءة. و إن ربحية البنوك السعودية لها ارتباط إيجابي و جوهري مع إجمالي نسبة الاستثمار إلى إجمالي الموجودات و مجموع حقوق الملكية إلى الموجودات و مخاطر السيولة. و أن ربحية البنوك الأردنية لها علاقة إيجابية كبيرة مع مخاطر السيولة و صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي نسبة الودائع. و أوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات التجريبية على مجموعة جديدة من العوامل المؤثرة لأهميتها لقللة الدراسات في هذا المجال للتوصل إلى نتائج تهم اطراف عدة.

الدراسات الأجنبية :

دراسة (2017) Kondo بعنوان:

"Does Branch Network Size Influence Positively the Management Performance of Japanese Regional Banks?"

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بالمحاولة للكشف عن أثر الإيجابي الممكن ان يحدثه التوسع للشبكة المصرفية على أداء الإدارة للبنوك الإقليمية اليابانية، و تحديداً أثر عدد الفروع المصرفية للبنوك الإقليمية على التسهيلات الائتمانية الممنوحة و الربحية المتحققة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٥-٢٠١٢. تمت الدراسة من خلال استخدام نموذج قياس، النموذج الأول يقيس أثر التفرع على الخدمات المالية المقدمة ممثلة بخصم الأوراق المالية و منح الإقراض و النموذج الثاني يقيس أثر التفرع على تحقيق العائد على الأصول و العائد على الملكية ضمن الظروف المحيطة في الإقليم المتواجدة فيه البنك.

تم استخدام مؤشرات الربحية ممثلة بالعائد على الأصول ROA و العائد على الملكية ROE كمؤشر دال للربحية واستخدام مجموعة من المتغيرات المفسرة (مستقلة) ممثلة بإجمالي الأصول وراس المال و الأوراق المالية. نتائج الدراسة أظهرت بان البنوك ذات التفرع الإقليمي الكبير قادرة بشكل اكبر على تحقيق حجم اكبر من الخدمات المصرفية متمثلة بالإقراض و خصم الكمبيالات من البنوك المتوسطة و صغيرة التفرع. لذلك كان هناك أثر إيجابي للتفرع الإقليمي الكبير للبنوك اليابانية الإقليمية قادر على تقديم خدمات اكبر و إجراء المزيد من التعاقدات مع العملاء. بالمقابل فإن مؤشرات الربحية الممثلة بالعائد على الأصول و العائد على الملكية أظهرت معدلات نسبيًا اقل من البنوك الإقليمية نظرا لما تحمله من تكاليف كبيرة لقاء المحافظة على شبكة خدمات كبيرة، بذلك لا يعني وجود شبكة فروع كبيرة درجة عالية من الربحية نظرا لوجود تنافسية مرتفعة مما يضطر البنوك لخفض سعر الإقراض. و بذلك أوصت الدراسة بضرورة عدم التوسع للأفرع بشكل كبير لعم تحمل تكاليف مرتفع.

دراسة (2016) Mushtaq & Siddiqui بعنوان:

“Effect of interest rate on bank deposits: evidences from Islamic and non-Islamic economies”

أجرى الباحثان دراسة لأثر سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك و كان الهدف منها إيجاد أثر العامل الديني لدى الأفراد المسلمين للادخار في البنوك. ضمن عينة دراسية ضمت ١٥ من الدول الإسلامية و ٥٥ من الدول الغير إسلامية، والبيانات المجمعدة للفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٣ و تم استخدام نموذجي انحدار متعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة و المعبر عنها بسعر الفائدة و معدل التضخم و العرض النقدي على المتغير التابع الودائع المعبر عنه بنسبة الودائع إلى الناتج القومي، استخدم نموذجي الدراسة لتبيان أثر سعر الفائدة على كل من الدول الإسلامية و غير الإسلامية.

تحليل الانحدار للنموذج الأول وجد بأن عامل سعر الفائدة و العرض النقدي لهما تأثير إيجابي على الودائع في الدول غير المسلمة بالمقابل التضخم له أثر إيجابي في الدول المسلمة، تحليل النموذج الثاني استنتج بان التضخم و العرض النقدي لهما تأثير إيجابي في حجم الودائع، بالمقابل فإن سعر الفائدة له تأثير إيجابي غير دال إحصائياً، و قد أوضحت الدراسة بان ما توصلت إليه يختلف مع توصلت إليه النظريات و لكنه تأكيد على تأثير العامل الديني عند المسلمين و تشكيل دافع لزيادة عدد البنوك الإسلامية في البلدان ذات الصبغة الإسلامية نتيجة لما توصلت له الدراسة.

دراسة (2015) Kirimi بعنوان:

"The Effect of Lending Interest Rates on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya"

قام الباحث الدراسة بتحليل أثر سعر فائدة الإقراض على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا في عينة ضمت ٤٣ بنكا تجارياً ضمن مدى زمني من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ مستخدماً المنهج الوصفي و نموذج الانحدار المتعدد لوصف طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة و عامل الارتباط لتوضيح مدى قوة الارتباط و هي المتغير المستقل المفسر مقاساً بمعدل سعر فائدة الإقراض و كفاءة تكاليف التشغيلية و الكفاءة الإدارية و المتغير التابع كفاءة الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

وقد أظهرت نتائج البحث بان سعر فائدة الإقراض لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية كونها مصدر الدخل الأول و قد استنتج الباحث بأهمية الدور الذي تلعبه الإدارة في البنوك التجارية لدورها في تحقيق الاستخدام الأفضل و استغلال الموارد في العملية التشغيلية للبنك من خلال ضمان ان المصاريف بان المصاريف التشغيلية ضمن الحدود المثلى.

أوصت الدراسة البنوك التجارية بإعادة تقييم سعر الفائدة على الإقراض و الأخذ بعين الاعتبار التكاليف المالية المرتبطة بها لتحقيق إيرادات مثلى. بالإضافة إلى ان الباحث أوصى الإدارات في البنوك التجارية بضرورة زيادة الكفاءة الإدارية لان الزيادة الواردة من الإقراض قد تتبخر في ظل التكاليف التشغيلية الغير مدارة بشكل كفؤ. أيضا أوصى الباحث إدارات البنوك بضرورة العمل على تقييم طلبات الإقراض بشكل جيد لتجنب مخاطر الإعسار للمقترضين و تحقيق خسائر.

دراسة (2014) Olawale بعنوان:

"The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria"

ضمن عينة من خمسة بنوك نيجيرية مصنفة حسب مقياس فيتش و باستخدام نموذج تحليل المربعات الصغرى و انطلاقا من التأثير السلبي لتصنيف الأصول في البنوك النيجيرية قام الباحث بدراسة أثر مخاطر الائتمان على لتوضيح أثر هذه المخاطر و لاتخاذ تدابير تساعد القائمين على البنوك التجارية لتعزيز جودة أصول البنوك في نيجيريا في ضل المخاطر التي تتعرض لها. حدد الباحث أدوات قياس الأداء بمؤشر الربحية كدالة للمخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية من خلال استخدام العائد على الأصول كمؤشر ربحية الأداء و متغير تابع، و حدد نسبة القروض غير العاملة إلى القروض والسلف المصرفية الممنوحة و نسبة القروض و السف الممنوحة إلى الودائع كمتغيرات مستقلة و مؤشر على المخاطر. النتائج أظهرت وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض غير العاملة إلى القروض الممنوحة على الربحية مقاسة بالعائد على الأصول، و وجود علاقة ذات أهمية بين الأداء مقاساً بمعدل العائد على الأصول و إدارة مخاطر الائتمان من حيث الأداء للقروض. ما يشير إلى تأثير ربحية البنوك النيجيرية بمخاطر الائتمان بشكل سلبي و بالمقابل وجود أثر إيجابي لإدارة مخاطر الائتمان على ربحيتها.

أوصى الباحث في نهاية دراسته إلى ضرورة توخي الحذر عند وضع السياسة الائتمانية التي لا تؤثر سلباً على ربحية البنوك النيجيرية مع ضرورة منح اهتمام أكبر لإدارة المخاطر الائتمانية لتجنب خسائر القروض المتعثرة بالإضافة إلى قيام بنك نيجيريا المركز بتقييم لسياسة الإقراض للبنوك النيجيرية.

دراسة (2014) Khan & Abdul Sattar بعنوان:

"Impact of Interest Rate Changes on the Profitability of four Major Commercial Banks in Pakistan"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تباين سعر الفائدة على ربحية البنوك التجارية في باكستان و كانت عينة الدراسة متمثلة في أربع بنوك تجارية رئيسية و قد حدد المتغير المفسر أو المستقل بسعر الفائدة و ربحية البنوك التجارية كمتغير تابع. و خلال التحليل الإحصائي استخدم معامل الارتباط بيرسون لوصف العلاقة بين سعر الفائدة و ربحية البنوك التجارية و اعتماد المنهج الوصفي الكمي.

توصل الباحثان إلى وجود ارتباط ذا أهمية بين سعر الفائدة و مستويات الدخل في البنوك ضمن العينة من خلال معامل بيرسون ما يعني ان دخل البنوك من الفوائد مرتبط و متغير بتغير أسعار الفائدة. بحيث ان ارتفاع أسعار الفائدة تزيد هامش الفائدة الحدية ما بين سعر الإقراض و سعر فائدة الودائع و بالتالي ربحية البنك و العكس صحيح.

كانت أبرز التوصيات الباحثين بان البنوك الباكستانية تفرض سعر فائدة مرتفع على التسهيلات مقارنة بسعر الفائدة على الودائع لذا نصح بان يكون هنالك توازن في سعر الفائدة إلى حد ما، كما أوصى الباحثان بتقليل معدل المخاطر على السيولة من خلال التركيز على الإيرادات الخدمية، أيضا أوصى الباحثان بنك الباكستان ضمن العينة بضرورة التركيز على إدارة هامش الفائدة الحدية.

دراسة (2013) Junevio & Li Li بعنوان:

"Bank Specific and Macroeconomic Factors Related To Bank Profitability and Stock Return in Thailand"

قامت الدراسة بالبحث بمجموعة من عوامل الاقتصاد الكلي و العوامل الخاصة بالبنك و اثرها على كل من ربحية البنوك و العائد على السهم في البنوك التايلندية، باستخدام معادلة الانحدار المتعدد و البيانات المالية الربعية للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٣، ضمن عينة شملت ١١ بنكا تجاريا في تايلند و قد مثل العوامل التابعة كل من ربحية البنوك و العائد على السهم، و كانت العوامل المستقلة ممثلة بالعوامل الخاصة بالبنك و عوامل الاقتصاد الكلي و أظهرت النتائج أن حجم الأصول، و كفاية رأس المال، و السيولة، المصدر الرئيسي لتمويل البنوك لها علاقة إيجابية و هامة على الربحية المصرفية كونها تمنح فرص استثمارية واسعة كلما كانت البنوك ذات احكم كبيرة. بينما، الكفاءة التشغيلية و مخاطر الائتمان، و معدل التضخم، و معدل الفائدة الحقيقي لها علاقة سلبية و مهمة على الربحية المصرفية و عائد الأسهم. مؤشر جودة الأصول و الناتج المحلي الإجمالي كانت غير ذات أهمية لربحية البنوك و عائد الأسهم.

أوصت الدراسة البنوك التايلندية بعدة توصيات ابرزها : ضرورة الاحتفاظ بمعدلات سيولة معقولة تجنباً لأي طارئ قد يحدث مثل السحوبات المفاجئة والقيام بالعمليات التشغيلية الأساسية، وأوصت بضرورة تخفيض التكاليف التشغيلية لتعزيز ثقة المساهمين وتقوية البنك مالياً. بالإضافة إلى العمال على تحديد المخاطر المتوقعة للتخفيف من أثر الديون غير العاملة.

دراسة (2013) Imran and Nishatm بعنوان:

"Determinants of Bank Credit in Pakistan: A Supply Side Approach"

بحثت الدراسة مجموعة من المحددات التي تفسر الاختلاف بحجم التسهيلات المصرفية المقدمة من البنوك في عدة بيئات مالية متنوعة و ضمن التحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة مثل باكستان للفترة الممتدة من ١٩٧١-٢٠١٠. حدد الباحث نمو حجم التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص في باكستان كمتغير مستقل و قاما بتحديد مجموعة من المتغيرات المفسرة للتغير الحاصل على التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص تمثلت في باكستان، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل سعر الصرف، معدل نمو الالتزامات مع استخدام نموذج ARDL نموذج التوزيع التلقائي المتأخر للفترة الزمنية، مع التركيز على عوامل العرض النقدي من جانب البنوك.

أبرز ما توصلت له الدراسة بوجود أثر للنمو الاقتصادي و سعر الصرف و الودائع المحلية و الالتزامات الخارجية على حجم التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص في باكستان تحديداً على المدى البعيد. بالمقابل لم يكن هناك أثر لمعدل التضخم و لا للودائع المحلية و السبب يعود لعدم منح تسهيلات من الودائع المودعة بشكل سريع. و أظهرت النتائج ان وجود ظروف اقتصادية جيدة مقاسة بـ GDP لها أثر و دلالة إحصائية تشكل عامل تحفيز لبنوك في باكستان لمنح مزيد من التسهيلات المصرفية للقطاع الخاص.

دراسة (Sharma & Gounder (2012 بعنوان:

"Determinants of Bank Credit in Small Open Economies: The Case of Six Pacific Island Countries"

قام الباحثان خلال بدراسة التغير في حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الخاص في ستة جزر جنوب المحيط الهادي من قبل القطاع المصرفي فيها، مستخدماً سلسلة بيانات مجمعة خلال فترات زمنية عديدة تناسب غاية البحث. مستخدماً طريقة اللحظة العامة (Generalized Method of moment) التي تتيح استخدام المتغيرات التي تمنح فهم أكبر و دقة عالية في تقدير المتغيرات والنتائج، و استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتحليل ضمن ثلاثة نماذج مقسمة. تمثلت فترة الدراسة بين الأعوام ١٩٨٢-٢٠٠٩، قام خلالها بتحديد حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في تلك الجزر كمتغير مستقل و تحديد مجموعة من المتغيرات المفسرة للتغير في حجم التسهيلات الممنوحة منها متوسط فائدة الإقراض و معدل التضخم و حجم الودائع و حجم الأصول و الناتج المحلي.

أبرز ما توصلت له الدراسة لوجود أثر سلبي لكل من سعر فائدة الإقراض و معدل التضخم على حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في تلك الجزر، و قد أكدت هذه النتائج جميع نماذج الدراسة الثلاث المستخدمة، لذلك فإن أي ارتفاع حاصل عليهما سيؤدي إلى انخفاض التسهيلات الممنوحة بالمقابل استنتاج أيضاً بأن نمو حجم الودائع و حجم الأصول سيؤدي إلى ارتفاع في حجم التسهيلات مع تأثير إيجابي لنمو الناتج القومي عليها أيضاً.

دراسة (Okun (2012 بعنوان:

"The effect of level of deposit on financial performance of: commercial bank in Kenya"

خلال دراسته عمل الباحث لإيجاد أثر حجم الودائع على البنوك الكينية. و تعود سبب الدراسة نتيجة لارتفاع ودائع العملاء لدى البنوك و بالمقابل الارتفاع الملحوظ في ربحية البنوك الكينية المرافقة لارتفاع حجم الودائع. تمحور هدف الدراسة في البحث عن العلاقة بين مستويات الودائع و ربحية البنوك الكينية.

تتمحور مشكلة الدراسة حول عدم التيقن من الدراسات التي تضاربت في نتائجها حول وجود علاقة بين حجم الودائع و ربحية البنوك بين إيجابيتها أو سلبيتها أو عدم وجود علاقة. و باعتماد المنهج الوصفي و ضمن عينة تكونت من ٤٤ بنكا كينيا و فترة ممتدة من ٢٠٠٤-٢٠١١ و استخدام نموذج الانحدار المتعدد و تطبيق SPSS لتحليل النتائج ضمن نموذجي دراسة. تم اعتماد الربحية مقاسة بالعائد على الأصول و العائد على الملكية كمتغير تابع و استخدام حجم الودائع و حجم التسهيلات المصرفية و سعر الإقراض و سعر الفائدة على الودائع و إجمالي الأصول كمتغيرات مستقلة مفسرة للتغير الذي طرأ على ربحية البنوك الكينية.

أبرز ما توصلت له الدراسة وجود علاقة إيجابية بين مستوى الودائع و مؤشرات الربحية المحددة سابقا بمعدل العائد على الأصول و العائد على الملكية و عدم وجود علاقة ذات أهمية بين سعر فائدة الإقراض و مؤشرات الربحية. وجود علاقة إيجابية بين سعر الفائدة على الودائع و معدل العائد على الملكية و العائد على الأصول. و قد أوصي الباحث البنوك الكينية إلى الاستثمار في الودائع ذات التكاليف المنخفضة و اتباع سياسات جذب الودائع من خلال أدوات و قنوات جديدة.

ما يميز الدراسة الحالية

خلال البحث للدراسات السابقة و التي تناولت الجوانب المتعددة لأثر سعر الفائدة و مجموعة من العوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية و أبرزها سعر الفائدة على الإقراض المصرفي، الودائع المصرفية، و الربحية وبالتالي الأداء المصرفي للبنوك، يرى الباحث تميز دراسته الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب تمثلت بما هو آتٍ:

تعتبر الدراسة الحالية و حسب علم الباحث من الدراسات المحلية المحدودة التي تناولت بالبحث و الدراسة أثر العوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية مجتمعة، على أداء البنوك التجارية الأردنية العاملة.

تعتبر الدراسة الحالية و حسب علم الباحث من الدراسات القليلة التي تناولت بالبحث و الدراسة جوانب الاقتصاد الكلي ممثلة بالتضخم، و الناتج المحلي. بالإضافة إلى جوانب الاقتصاد الجزئي ممثلة العرض (الإقراض) و الطلب (الودائع) و السمرونة (سعر الفائدة) بشكل مجتمع على أداء البنوك التجارية في الأردن.

تعتبر الدراسة و حسب علم الباحث من الدراسات التي تناولت بالبحث و الدراسة أثر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على الودائع المصرفية، الإقراض المصرفي، و الربحية ضمن ثلاث نماذج دراسية ، إذ ان اغلب الدراسات السابقة قد تناولت دراسة جانب واحد من هذه النماذج بالإضافة إلى عوامل اقتصادية أما داخلية أو خارجية فقط.

تعتبر الدراسة الحالية و حسب علم الباحث من الدراسات القليلة التي استخدمت تسع متغيرات مستقلة لتوضيح اثرها على الودائع و التسهيلات المصرفية، و الربحية للبنوك التجارية، إذ ان اغلب الدراسات السابقة لم تصل لهذا العدد.

خالفت الدراسة الحالية العديد من الدراسات السابقة باستخدام النموذج التقليدي لقياس أداء البنوك من خلال الودائع و التسهيلات المصرفية كمتغيرات مستقلة، بل استخدمت كمتغيرات تابعة.

الفصل الثالث : منهجية الدراسة

مقدمة :

قام الباحث من خلال هذا الفصل بالتعريف بالمنهجية المتبعة و التي تخدم الدراسة بالطريقة المثلى و توضيح مجموعة من المتطلبات للوصول إلى الغاية المرجوة من هذا البحث و الحصول على نتائج و توصيات ملائمة تثري البحث قيد الدراسة، منها ما يوضح الأسلوب البحثي و مجتمع الدراسة و الأساليب و الاختبارات الإحصائية و التعريفات الإجرائية و نماذج الدراسة المعنية .

أسلوب الدراسة :

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي و التحليلي، بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية و العملية للموضوع اعتمادا على المصادر و المراجع المختلفة لتسهيل قياس المتغيرات المالية المستخدمة في النموذج.

و بناءً علي ما ورد، يعرف المنهج الوصفي بأنه منهج " قائم على تحديد الخصائص المعنية بالظاهرة و وصف طبيعتها و نوعية العلاقة بين متغيراتها و اتجاهاتها و الكشف عن جوانب مشكلة أو ظاهرة معينة و التعرف على حقيقتها على ارض الواقع "، كما يتعدى النهج الوصفي مجرد جمع البيانات الوصفية حول الظاهرة إلى التحليل و الربط و التفسير لهذه البيانات و استخلاص النتائج وفقاً لـ (Nwaezeaku (2006).

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون القطاع المصرفي الأردني من مجموعة من البنوك العاملة عددها ٢٥ بنكاً، مقسمة إلى ١٦ بنكاً أردنياً و ٩ بنوك أجنبية عاملة. البنوك الأردنية تتكون من ٤ بنوك إسلامية و ١٣ بنك تجاري (تقرير جمعية البنوك الأردنية، ٢٠١٦).

مجتمع الدراسة يتضمن القطاع المصرفي الأردني المكون من ٢٥ بنك، عينة الدراسة تحتوي جميع البنوك التجارية و عددها ١٦ بنكاً، اختير منها ١٣ بنكاً تجارياً أردنياً فقط و هي مدرجة في سوق عمان المالي لتمثل العينة المناسبة للدراسة. تشكل ما يقارب ٨١% من البنوك التجارية العاملة في الأردن و ٥٢% من مجتمع الدراسة. تم استثناء البنوك الإسلامية كونها لا تتعامل بسعر الفائدة في معاملاتها المالية بالرغم من طبيعتها التجارية.

مصادر جمع بيانات الدراسة :

بيانات الدراسة تتضمن البيانات السنوية التي تغطي الفترة الزمنية من ٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٦، تم الحصول على البيانات من مجموعة مصادر ثانوية منها، التقارير السنوية للبنوك ضمن عينة الدراسة، بالإضافة إلى الكتب و المجلات و الدراسات السابقة و المواقع الإلكترونية و الدوريات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، و التقارير الصادرة عن جمعية لبنوك الأردنية.

الحدود الزمنية للدراسة :

تطبق هذه الدراسة البحثية للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٦). يتوقع الباحث ان تكون الفترة الزمنية المغطاة كافية لدراسة عينة البنوك. إضافة إلى تعافي القطاع المصرفي الأردني من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، و ان كانت ذو تأثير محدود على القطاع المصرفي خلال الفترة ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩.

الأسلوب الإحصائي للدراسة :

بعد الحصول على البيانات اللازمة، و اعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، و بالاعتماد على برمجية E-VIEWS، و الذي يشير إلى "حزمة إحصائية التي تستخدم لتحليل الاقتصاد القياسي ضمن سلاسل زمنية لإدخال و ترميز بيانات و متغيرات الدراسة كونه الأكثر شيوعاً و موثوقاً، و إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية ذات الأهمية، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة و اختبار الفرضيات و من ثم صياغة النتائج و التوصيات.

من أجل تقدير أثر العوامل الداخلية و الخارجية على أداء البنوك التجارية الأردنية، استخدمت الدراسة أسلوب ال Panel Data، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random effect والأثر الثابت Fixed Effect حسب اختبار هوسمان (Hausmann Test) و يمكن توضيحها كما يلي:

اختبار جذر الوحدة (Unit Root) :

قام الباحث باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، و سيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، حيث إن جذور الوحدة تتركز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فإن اختبارات جذور الوحدة تتركز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري و إسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر البسيط - المركب (Augmented-Dickey-Fuller , 1981-1979)

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron , 1988).

اختبار ديكي فوللر البسيط - ديكي فوللر المركب :

يعتبر اختبار ديكي فوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، و مضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($p=1$)، و يلاحظ إن اختبار ديكي فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي و هذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فوللر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكي فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فوللر البسيط، و عليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد، ٢٠١٠).

ويتم اختبار Augmented Dickey-Fuller على ثلاثة توصيفات Specifications، و ذلك لأن توزيع ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه:

١- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشامل.

٢- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

٣- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988) :

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير عاملية، و ما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن DF و ADF في انه يحتوي على قيم متباطئة للفروق، و الذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العاملي (Non Parametric Correlated) و يسمح بوجود متوسط يساوي صفر و اتجاه خطي للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis)

إن مصطلح البيانات الجدولية (data Panel) هو بيانات السلاسل الزمنية و البيانات المقطعية (time series) and cross section data . وفي هذا السياق بين Hsiao (1986) بأن البيانات الجدولية هي، بشكل عام، تحليل للبيانات المطولة. و من مزايا استخدام البيانات الجدولية (Panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، و تنوعا، و أقل ارتباطا بين المتغيرات، و عددا كبيرا من درجات الحرية، و أكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف و قياس التأثيرات غير الملحوظة في التحليل الوصفي و تحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000).

النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data) :

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} \dots\dots\dots(1)$$

حيث تمثل Y المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، X المتغيرات المستقلة، U هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i ، و الزمن.

إذ إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة و لكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. و بالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضا ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، و هذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافا إليها الحد العشوائي (Manez, Rochina and Sánchez 2004).

ويتم استخدام اختبار هوسمان (Hausmann Test) لاختبار الملائم لنموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية و ذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية (Probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة و إذا كانت أكبر من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Torres-Reyna, 2007).

متغيرات الدراسة :

بهدف تقدير وجود أثر لمجموعة من العوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على أداء البنوك التجارية الأردنية و أبرزها سعر الفائدة، قام الباحث بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة باستخدام مجموعة من المتغيرات تضمنت ثلاث متغيرات تابعة و هي العائد على الأصول، الودائع المصرفية، و القروض المصرفية، بالإضافة إلى تسعة متغيرات مستقلة هي سعر الفائدة المدين، سعر الفائدة الدائن، التضخم، GDP، سعر الخصم، التفرع المصرفي، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر الائتمان، و حجم الأصول.

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة :

١ - الأصول Assets مقاساً بالتوزيع الطبيعي لإجمالي الأصول هذا المتغير يشير إلى حجم البنك i في السنة t، و قد تم تضمينه في نموذج الدراسة لحساب الاختلاف في كفاءة البنوك المبنية على حجم الأصول و بشكل محدد أكثر إذا ما كانت كفاءة البنوك مرتبطة بالعوامل الاقتصادية أو غير اقتصادية. و بالتالي فإن معامل اللوغاريتم يمكن ان يظهر إيجابياً في حال ارتبط بأهمية العامل الاقتصادي للحجم أو سلبياً في حال عدم أهمية الجانب الاقتصادي للحجم و وفقاً للدراسات السابقة التي اعتمدت التوزيع الطبيعي ومنها (2001) ben Naceur and Goaid و (2004) olyneux and Goddard و رابعه (2010)، تم اعتماد التوزيع الطبيعي لأهميته لأداء البنوك، و يتوقع بوجود أثر إيجابي له.

٢- إدارة مخاطر السيولة Liquoris بعد النظر في الأهمية التي تشكلها السيولة و إدارتها في أداء البنوك التجارية و البنوك بشكل عام سيتم الأخذ بمؤشر السيولة الواردة في دراسة رابعه (2010) الذي أظهرت دراسته بوجود أثر سلبى ذا دلالة إحصائية لنسبة السيولة ما يعني أن وجود نسبة عالية من السيولة تشير الى تدني نسبة التسهيلات المصرفية الممنوحة من البنوك الأردنية، و سيتم استخدام النسبة المتمثلة في حجم الإقراض الممنوح إلى حجم ودائع العملاء للدلالة على قدرة البنوك على تحقيق الكفاءة في إدارة السيولة المتاحة و إبراز الاستخدام الأمثل للسيولة المتاحة بالإضافة إلى مدى قدرة البنوك على تحقيق الربحية وتجنب المخاطر في استخدام هذه السيولة من دراسة (2013) Junevio & Li. يتوقع الباحث بان يكون أثرها إيجابياً.

٣- إدارة مخاطر التسهيلات الائتمانية Credris تقيس مخاطر الائتمان مدى تعرض البنوك لعدم قدرت عملائها على الوفاء بالتزاماتهم تجاه سداد المبالغ المقرضة لهم، من هذه المقاييس نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض الممنوحة و نسبة مخصص خسائر القروض إلى صافي الدخل من إيرادات الفوائد و بذلك تعطي هذه المؤشرات لمحة عن مدى جودة الأصول لدى البنك و مدى تعرضها لمخاطر الائتمان، الباحث استخدم النسبة الواردة في دراسة صامويل (2014) المعبر عنها بنسبة القروض غير العاملة إلى القروض الممنوحة و التي تعكس كفاءة الأصول في خلق الربحية للبنك و مدى التعرض للمخاطر الائتمانية و حسن إدارتها فكلما قلت هذه النسبة عكست على ربحية اعلى للبنوك و إدارة كفؤة للمخاطر و العكس صحيح.

٤- التفرع المصرفي Banko يتمثل التفرع المصرفي بعدد الفروع التي يعمل في نطاقها البنك التجاري، و بذلك يعتبر متغير ذا أهمية من حيث قدرة البنوك على زيادة حجم الإقراض و الودائع و تحقيق الربحية المتوقع تحقيقها في هذه الدراسة بحسب الفرضيات. يتوقع ان يكون أثر التفرع المصرفي إيجابيا ليتوافق مع ما ورد في (Kondo 2017) بناءً عليه سيتم استخدام التوزيع الطبيعي لعدد الفروع المصرفية للبنوك التجارية الأردنية العاملة .

٥- النمو الاقتصادي GDPgr نظراً للأهمية الكبيرة المرتبطة بمعدل النمو الاقتصادي و اثره على أداء البنوك من حيث القدرة على منح التسهيلات و جذب الودائع المصرفية و بالتالي تحقيق الربحية، و قدرة معدل النمو الاقتصادي ليشكل حافز أو مثبط لأداء البنوك، تم الاستناد إلى معدل التغير في نسبة النمو السنوي للاقتصاد الأردني GDP و بحسب ما ورد في الدراسات السابقة لكل من Imran and Nishatm (2013) و Sharma and Gounder (2012) و رابعه (٢٠١٥). حيث يتوقع ان يكون أثر معدل النمو الجيد مؤشر على تحسن حجم الودائع و زيادة حجم التسهيلات و تحقيق الربحية للبنوك الأردنية . و يعطي تفسير ذو دلالة إحصائية على التغير في المتغيرات التابعة.

٦- سعر الفائدة الدائنة Loanit نظراً لأهمية سعر الفائدة في تشكيل المورد الأبرز في إيرادات البنوك التجارية من خلال منح الإقراض و استناداً لأهميته في تحقيق الربحية و دراسة Okun (2012) و تبعاً للدراسات السابقة المتمثلة في دراسة الرقيبات (٢٠١٣) و رابعه (٢٠١٥) سيتم الأخذ بمتوسط سعر الفائدة على القروض والسلف خلال سنوات الدراسة كمؤشر لإيجاد العلاقة بين سعر الفائدة و بين متغيرات الدراسة التابعة، و يتوقع ان يكون الأثر إيجابي على العائد على الأصول و إيجابي على الودائع و سلبي على التسهيلات.

٧- سعر الفائدة الودائع Depositit سيتم اعتماد متوسط سعر الفائدة للودائع لأجل المرجح للبنوك التجارية عملاً بما ورد من الدراسات السابقة Okun (2012) و الرقيبات (٢٠١٣) و رابعه (٢٠١٥) لأهمية سعر فائدة الودائع في جذب الودائع و تأمين مصدر تمويل للبنوك و تحقيق الربحية و يتوقع ان يشكل أثر إيجابيا على حجم الودائع و الربحية.

٨- سعر الخصم Discout يعد من أبرز أدوات السياسة النقدية المؤثرة بشكل كبير في أداء البنوك على وجه الخصوص لتأثيره في حجم التدفقات النقدية من و الى البنوك و حجم الإقراض و جذب الودائع و تحقيق الربحية و ما له من تأثير على الاقتصاد بشكل عام تم اعتماد متوسط سعر الخصم المرجح لسنوات الدراسة الصادر عن البنك المركزي الأردني لسنوات الدراسة المعنية وفقاً للعديد من الدراسات التي استخدمت نفس الأداة للقياس ابرزها دراسة Maigua & Mouni (2016) حيث يتوقع بوجود أثر إيجابي على الربحية و سلبياً على حجم الإقراض و إيجابياً على حجم الودائع.

٩- التضخم Inf. تعد إمكانية التنبؤ بمعدلات التضخم من العوامل التي تؤثر في أداء البنوك المالي لقدرة البنوك للحد من مخاطر التمويل أو لزيادة الأرباح المتوقعة من خلال منح الإقراض و جذب الودائع. لذلك فإن معدلات التضخم تشكل تحدياً للعديد من البنوك بحسب ما أوردته العديد من الدراسات منها رابعه (٢٠١٥) التي أظهرت عدم وجود أثر على التسهيلات و Sharma (2012) الذي بينت دراسته سلبية التضخم على التسهيلات الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص. وفقاً لما ورد سيتم اعتماد مؤشر أسعار المستهلك للإشارة على التضخم و اثره كمتغير مستقل على المتغير التابع في معادلات الدراسة لإيجاد اثره على حجم الودائع و التسهيلات و ربحية البنوك التجارية الأردنية مقاسة بالعائد على الأصول.

١٠- العائد على الأصول ROAit تم قياس معدل العائد على الأصول ROA للبنوك التجارية الأردنية وفقا لما ورد في دراسة (Almazari (2011)، و دراسة (Junevio & Li Li (2013) و المتمثلة في نسبة صافي الدخل المتحقق بعد الضريبة مقسوماً على إجمالي الأصول للبنوك التجارية الأردنية.

١١- حجم الودائع DepositZit تم اعتماد قياس نسبة الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية و ذلك باحتساب الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية خلال سنوات الدراسة كنسبة من الناتج المحلي GDP بحسب ما ورد في (Mushtaq and Siddiqui (2016).

١٢- حجم التسهيلات LoanZit سيتم قياس حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الأردنية بحسب دراسة رابعه (٢٠١٥) بشكل إجمالي بنسبة إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية في خلال سنوات الدراسة على حجم الأصول للبنوك التجارية.

النموذج القياسي The Empirical Model :

تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) و ذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملاءمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن لمؤشرات الأداء، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل بنك و التغيرات المؤقتة في بيئة عمل البنوك (Bortolotti, D'Souza (and Megginson, 2002).

اعتماداً على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حجم التسهيلات الائتمانية، العائد على الأصول، و حجم الأصول مع مجموعة العوامل الداخلية و الخارجية، تم استخلاص مجموعة عوامل لتشكيل نماذج الدراسة الثلاث قيد البحث، لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة في أداء البنوك التجارية الأردنية انطلاقاً من عينة الدراسة.

المتغيرات المستقلة المتبناة في هذه الدراسة تشمل مجموعتان من العوامل منها الخارجية المتوقعة بوجود أثر إحصائي لها على أداء البنوك التجارية الأردنية و هي: التضخم، سعر الفائدة، النمو الاقتصادي، السياسة النقدية. و المتغيرات الداخلية هي: إدارة مخاطر الائتمان، التفرع المصرفي، حجم أصول البنك، إدارة مخاطر السيولة.

سيتم تحليل البيانات باعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد في نماذج الدراسة الثلاثة من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات حيث سيتم اعتماد ثلاث نماذج انحدار خطي متعدد لتحليل أثر العوامل المستقلة على العوامل التابعة بالاعتماد على ما ورد في الدراسات السابقة.

يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات التابعة معدل العائد على الأصول، حجم الإقراض و حجم الودائع والمتغيرات المستقلة (الداخلية والخارجية) وفقاً للعلاقة بينها بالتعبير التالي:

$$(1) \text{Prof (Roa) } i, t = f (B.I.F + B.EX.F)$$

$$(2) \text{Loan } i, t = f (B.I.F + B.EX.F)$$

$$(3) \text{Dep } i, t = f (B.I.F + B.EX.F)$$

حيث:

الدالة الأولى: تشير إلى العوامل الداخلية و الخارجية كدالة معدل العائد على الأصول.

الدالة الثانية: تشير إلى العوامل الداخلية و الخارجية كدالة الودائع المصرفية.

الدالة الثالثة: تشير إلى العوامل الداخلية و الخارجية كدالة الإقراض المصرفي.

و بناءً عليه يمكن تشكيل نماذج الدراسة باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$y_1 = \beta_0 + \beta_1 \chi_1 + \beta_2 \chi_2 + \beta_3 \chi_3 + \beta_4 \chi_4 + \beta_5 \chi_5 + \beta_6 \chi_6 + \beta_7 \chi_7 + \beta_8 \chi_8 + \beta_9 \chi_9 + v \dots (1)$$

$$y_2 = \beta_0 + \beta_1 \chi_1 + \beta_2 \chi_2 + \beta_3 \chi_3 + \beta_4 \chi_4 + \beta_5 \chi_5 + \beta_6 \chi_6 + \beta_7 \chi_7 + \beta_8 \chi_8 + \beta_9 \chi_9 + v \dots (2)$$

$$y_3 = \beta_0 + \beta_1 \chi_1 + \beta_2 \chi_2 + \beta_3 \chi_3 + \beta_4 \chi_4 + \beta_5 \chi_5 + \beta_6 \chi_6 + \beta_7 \chi_7 + \beta_8 \chi_8 + \beta_9 \chi_9 + v \dots (3)$$

حيث:

Y1: معدل العائد على الأصول، Y2: التسهيلات الائتمانية، Y3: الودائع المصرفية

X1: الأصول، X2: إدارة مخاطر السيولة، X3: إدارة مخاطر الائتمان، X4: التفرع المصرفي

X5: النمو الاقتصادي، X6: سعر فائدة الدائنة X7: سعر الفائدة المدينة، X8: سعر الخصم

X9: التضخم. $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9$: معاملات الانحدار

للمتغير المستقل v: معيار الخطأ β_0 : المقطع العرضي للنماذج.

اثر العوامل الداخلية والخارجية على معدل العائد على الأصول

$$ROA_{it} = \alpha_{it} + \beta_1 Loan_{it} + \beta_2 Deposit_{it} + \beta_3 Discou_{it} + \beta_4 GDP_{it} + \beta_5 Liquir_{it} + \beta_6 Credri_{it} + \beta_7 Assets_{it} + \beta_8 Banko_{it} + \epsilon_{it} \dots (1)$$

اثر العوامل الداخلية والخارجية على حجم الإقراض المصرفي

$$Deposit_{Zit} = \alpha_{it} + \beta_1 Loan_{it} + \beta_2 Deposit_{it} + \beta_3 Discou_{it} + \beta_4 GDP_{it} + \beta_5 Liquir_{it} + \beta_6 Credri_{it} + \beta_7 Assets_{it} + \beta_8 Banko_{it} + \epsilon_{it} \dots (2)$$

اثر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على حجم التسهيلات المصرفية

$$Loan_{Zit} = \alpha_{it} + \beta_1 Loan_{it} + \beta_2 Deposit_{it} + \beta_3 Discou_{it} + \beta_4 GDP_{it} + \beta_5 Liquir_{it} + \beta_6 Credri_{it} + \beta_7 Assets_{it} + \beta_8 Banko_{it} + \epsilon_{it} \dots (3)$$

حيث:

LoanZit = تمثل متغير مستقل مقاسا بحجم تسهيلات البنوك التجارية إلى حجم أصولها.

DepositZit = تمثل متغير مستقل مقاسا بحجم الودائع إلى الناتج المحلي.

ROAit = تمثل متغير مستقل مقاسا بمتوسط العائد على حجم الأصول للبنوك التجارية.

Discouit = تمثل متغير مستقل معبر عنه بمتوسط مرجح لسعر الخصم لدى البنك المركزي

Loanit = تمثل متغير مستقل معبر عنه بمتوسط سعر الفائدة على قروض وسلف.

Depositit = تمثل متغير مستقل معبر عنه بمتوسط سعر الفائدة على الودائع لأجل.

GDPgr = تمثل متغير مستقل معبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي العام.

Banko = تمثل متغير مستقل معبر عنه بالتوزيع الطبيعي لعدد افرع البنوك التجارية.

Credris = تمثل متغير مستقل معبر عنه بنسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات.

Liquiris = تمثل متغير مستقل معبر عنه بنسبة حجم الإقراض الممنوح للبنوك التجارية إلى ودائعها.

Assetsiz = تمثل متغير مستقل معبر عنه بالتوزيع الطبيعي لأصول البنوك التجارية.

β_0 = معامل المقطع العرضي. u = معيار الخطأ. a = البنك t = السنة.

معاملات الانحدار $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8$

الفصل الرابع :تحليل البيانات واختبار الفرضيات

مقدمة :

بعد الحصول على البيانات اللازمة، و اعتمادا على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية 'E-VIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة و اختبار فرضياتها و من ثم صياغة النتائج و التوصيات، و يمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson (1988) و Yule (1926) و Plosser & Nelson (1982) أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجاً عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regressions) و يظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها، حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، و عليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر و يتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض ملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة و الحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

ومن أجل اختبار استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر و فيليبس بيرون و ذلك للتأكد من استقراره السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، و بالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستويات المعنوية ادناه و تبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن بعض المتغيرات مستقرة و بعضها غير مستقرة عند المستوى، و بالتالي لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات و من ثم إعادة الاختبار، و بعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر و فيليبس بيرون) و من خلال قيمة المعنوية و التي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين استقرار السلاسل الزمنية للبيانات و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة و هذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيليبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية و أشمل من اختبار (ديكي فولر) و بالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

الجدول (١) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

PP-Fisher chi-sq		ADF-Fisher Chi-sq	
المستوى Prob	الفرق الأول Prob	المستوى Prob	الفرق الأول Prob
0.7296	0.0000	1.000	0.0000
0.0005	0.0009	0.2876	0.0005
0.0228	0.0001	0.0078	0.0004
0.9843	0.0053	0.0000	0.0000
0.5801	0.0061	0.0090	0.0002
1.000	0.0032	0.9116	0.0025
1.0000	0.0007	1.000	0.0006
1.0000	0.0456	0.9239	0.0420
0.6140	0.0000	0.6462	0.0002
1.0000	0.0397	1.000	0.0487
0.0017	0.0000	0.0766	0.0320
0.3593	0.0009	0.0160	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي وكانت كما يلي:

الجدول (٢) نتائج اختبار سكون البواقي

PP	ADF	التباطؤ
***.	***.	5

***، **، * تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، ٥% و ١٠% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها و الموضحة في الجدول (٢) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى أدناه، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدررة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية و الدالة على وجود جذور الوحدة، و عليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية (٠) عند مستوى معنوية ١%. و نظرا للنتائج المتحصل عليها و باعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية (٠)، يمكن رفض الفرضية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة.

الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة :

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة. يظهر الجدول (٣) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يتبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، باستثناء متغيري معدل التضخم (InF) و معدل القروض (LOAN) حيث بلغ معامل الارتباط (0.92) و بالتالي لا بد من حذف احد المتغيرين نظرا لوجود ارتباط عالي لاستحالة معرفة تأثير كل متغير على حدا و قد تم حذف متغير معدل التضخم (InF).

جدول (٣) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

	INF	LOAN	DEPOSIT	DISCOU	GDPGR	LIQURIS	CREDRIS	ASSETSIZ	BANKO
INF	1	0.92	0.65	0.77	0.66	0.46	-0.093	-0.12	-0.07
LOAN		1	0.71	0.79	0.84	0.38	-0.16	-0.10	-0.06
DEPOSIT			1	0.82	0.35	0.23	-0.22	-0.02	-0.006
DISCOU				1	0.55	0.38	-0.18	-0.08	-0.04
GDPGR					1	0.39	-0.006	-0.14	-0.09
LIQURIS						1	0.06	-0.56	-0.24
CREDRIS							1	-0.23	-0.24
ASSETSIZ								1	0.71
BANKO									1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

ومن أجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي)، تم تقدير اختبار هوسمان و من خلال نتائج اختبار هوسمان في جدول (٤) و من خلال قيمة "كاي تربيع" و الاحتمالية البالغة (1.0000) و هي اكبر من ٥% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم على إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الفرعية الأولى H₀₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على الربحية (ROA) لدى البنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الثانية H₀₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الإقراض لدى البنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الثالثة H₀₃: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الودائع لدى البنوك التجارية.

نتائج التحليل :

يوضح الباحث في الجزء التالي من الدراسة أبرز نتائج تحليل الدراسة التي توصل لها و هي كالآتي

النموذج الأول:

$$ROA_{it} = \alpha_{it} + \beta_1 Loan_{it} + \beta_2 Deposit_{it} + \beta_3 Discout_{it} + \beta_4 GDP_{it} + \beta_5 Liquir_{it} + \beta_6 Credr_{it} + \beta_7 Assets_{it} + \beta_8 Banko_{it} + \epsilon_{it} \dots (1)$$

جدول (٤) نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Housman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	8	1.0000

من أجل اختبار الفرضية الاولى تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع بناءً على اختبار Housman جدول (٤)، و يتبين من خلال الجدول (٥) ما يلي:

من خلال قيمة معامل التحديد (0.48) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على الربحية (العائد على الأصول) لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على الربحية (العائد على الأصول) لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، و قبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على الربحية (العائد على الأصول) لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. كما يتبين من خلال قيمة ال-F و البالغة (9.6598) و معنويتها (٠.٠٠٠٠٠) و ان النموذج صالح لقياس العلاقة السببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 03/03/18 Time: 13:07				
Sample: 2010 2016				
Periods included: 7				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.834637	2.231571	-1.718358	0.0902
LOAN	8.46829	3.00119	2.821644	0.0092
DEPOSIT	6.677866	13.42297	0.497495	0.6204
DISCOU	-54.30795	20.92145	-2.595803	0.0115
GDPGR	-6.401519	2.135294	-2.997912	0.1261
LIQURIS	0.199991	0.437485	0.457138	0.6490
CREDRIS	-1.095048	1.048433	-1.044462	0.2999
ASSETSIZ	4.42E-05	8.13E-05	0.543199	0.5887
BANKO	-0.002072	0.006085	-0.340510	0.7345
R-squared	0.484166	F-statistic		9.659864
Adjusted R-squared	0.440928	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews

و بناء على ما ورد اعلاه يمكن تقدير معادلة الانحدار المتعدد للنموذج الاول كما يلي :

$$y_1 = -3.834 + 8.468x_1 + 6.677x_2 - 54.307x_3 - 6.401x_4 + 0.199x_5 - 1.095x_6 + 4.42E-05x_7 - 0.002072x_8$$

النموذج الثاني:

$$\text{LoanZit} = \alpha\text{it} + \beta_1\text{Loanit} + \beta_2\text{Depositit} + \beta_3\text{Discouit} + \beta_4\text{GDpgrit} + \beta_5 \text{Liquisit} + \beta_6\text{Credrisit} + \beta_7\text{Assetsizit} + \beta_8\text{Bankoit} + \epsilon\text{it} \dots\dots\dots(2)$$

جدول (٦) نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	8	1.0000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من أجل اختبار الفرضية الثانية تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة والمتغير تابع بناء على اختبار Housman جدول (٦)، ويتبين من خلال الجدول (٧) ما يلي:

من خلال قيمة معامل التحديد (0.68) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على حجم الإقراض لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على حجم الإقراض لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على حجم الإقراض لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

كما يتبين من خلال قيمة الـ F والبالغة (176.36) ومعنويتها (0.0000) و ان النموذج صالح لقياس العلاقة السببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

Dependent Variable: LOANZ				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 03/03/18 Time: 13:15				
Sample: 2010 2016				
Periods included: 7				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOAN	1.267091	3.983910	3.180521	0.0010
DEPOSIT	-11.67413	2.825266	-5.108433	0.0000
CREDRIS	-2.748381	2.73866	-1.285094	0.04956
ASSETSIZ	-8.43E-05	0.000735	-0.114624	0.9091
R-squared	0.681421		F-statistic	176.3627
Adjusted R-squared	0.623559		Prob(F-statistic)	0.000000

و بناء على ما ورد اعلاه يمكن تقدير معادلة الانحدار المتعدد للنموذج الثاني كما يلي :

$$Y_2 = 4.626274 + 1.267091x_1 - 11.67413x_2 - 275.2473x_3 + 5.650696x_4 + 2.338675x_5 - 2.748381x_6 - 8.43E-05x_7 - 0.018710x_8$$

النموذج الثالث:

$$\text{DepositZit} = \alpha\text{it} + \beta_1\text{Loanit} + \beta_2\text{Depositit} + \beta_3\text{Discouit} + \beta_4\text{GDpgrit} + \beta_5 \text{Liquisit} + \beta_6\text{Credrisit} + \beta_7\text{Assetszit} + \beta_8\text{Bankoit} + \epsilon\text{it} \dots\dots\dots(3)$$

جدول (٨) نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	8	1.0000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من أجل اختبار الفرضية الثالثة تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة و المتغير تابع بناء على اختبار Housman جدول (٨)، و يتبين من خلال الجدول (٩) ما يلي:

من خلال قيمة معامل التحديد (0.77) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الودائع لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الودائع لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، و قبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

Dependent Variable: DEPOSITZ		
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)		
Date: 03/03/18 Time: 13:11		
Sample: 2010 2016		
Periods included: 7		

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.012539	0.073664	0.170225	0.8653
LOAN	-0.804418	1.102707	-0.729494	0.4681
DEPOSIT	-1.633481	0.446290	-3.660132	0.0005
DISCOU	2.166157	0.682663	3.173099	0.0022
GDPGR	0.394217	0.135668	2.905746	0.0049
LIQURIS	-0.019187	0.011948	-1.605926	0.1128
CREDRIS	0.069231	0.031649	2.187423	0.0321
ASSETSIZ	3.15E-05	9.87E-07	31.86746	0.0000
BANKO	3.29E-05	6.55E-05	0.502867	0.6166
R-squared	0.774374		F-statistic	332.6984
Adjusted R-squared	0.751445		Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

و بناء على ما ورد اعلاه يمكن تقدير معادلة الانحدار المتعدد للنموذج الثالث كما يلي :

$$Y_3 = 0.012539 - 0.804418\chi_1 - 1.633481\chi_2 + 2.166157\chi_3 + 0.394217\chi_4 - 0.019187\chi_5 + 0.069231\chi_6 + 3.15E-05\chi_7 + 3.29E-05\chi_8$$

الفصل الخامس : النتائج و التوصيات

مقدمة :

اعتماداً على التحليل الإحصائي للبيانات و اختبار الفرضيات، فقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج و التوصيات و كما هو مبين تالياً:

النتائج :

من خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن بعض المتغيرات تتسم بالسكون و بعضها يتسم بعدم السكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP)، و بعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالسكون عند مستوى معنوية 5%، و عليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) عند مستوى معنوية 5%.

من خلال قيمة معامل التحديد (0.48) يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على الربحية مقاسة (العائد على الأصول) لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على الربحية (العائد على الأصول) لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، و قبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على الربحية (العائد على الأصول) لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد (0.68) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الإقراض لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه لا أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الإقراض لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية و قبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الإقراض لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

و من خلال قيمة معامل التحديد (0.77) يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الودائع لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الودائع لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، و قبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية الداخلية و الخارجية على حجم الودائع لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

من خلال النظر في قيمة (Prop) في جداول تحليل الانحدار المتعدد و عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) يتضح أثر مجموعة العوامل الداخلية و الخارجية التي كان لها تأثير واضح في على أداء البنوك التجارية الاردنية على مستوى الربحية و الودائع و التسهيلات المصرفية كالآتي :

خلال النموذج الأول، عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) ، بدا واضحا أثر كل من العوامل الخارجية ممثلة بسعر الفائدة الدائن (الاقراض) و سعر الخصم ، على معدل (ROA) مع تأثير اقل لباقي العوامل الداخلية و الخارجية و بالتالي يمكن القول أن تأثير سعر الفائدة و العوامل الاخرى اعلاه واضحة على معدل العائد على الاصول ، و أن هناك تأثير ملموس لتذبذب سعر الفائدة على معدل نمو ربحية البنوك التجارية بعد الضريبة تحديدا اخر سنوات الدراسة التي انعكس الانخفاض لسعر الفائدة فيهما على الربحية بصورة واضحة.

خلال النموذج الثاني، عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) ، بدا واضحا أثر كل من العوامل الداخلية و الخارجية ممثلة بـ سعر الفائدة الدائن (الاقراض) و سعر الخصم و معدل النمو الاقتصادي و إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية الاردنية ممثلة بمنح التسهيلات المصرفية ، ما ينعكس على قدرة البنوك التجارية في منح التسهيلات المصرفية، و بالرغم من وجود الدلالة المعنوية للعوامل اعلاه و بدرجة أقل لباقي العوامل الداخلية و الخارجية ، و أن هناك تأثير لتذبذب سعر الفائدة على حجم الاقراض.

خلال النموذج الثالث، عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) ، بدا واضحا أثر كل من العوامل الداخلية و الخارجية ممثلة بـ سعر الفائدة المدين (الاقراض) و سعر الخصم و معدل النمو الاقتصادي و إدارة مخاطر الائتمان و حجم الاصول على أداء البنوك التجارية الاردنية ، و بدرجة أقل لباقي العوامل ، ما يشير الى اهمية هذه العوامل في قدرة البنوك التجارية على جذب الودائع المصرفية و تحقيق معدلات سيولة مرتفعة تشكل احد ابرز مكونات الاداء الكفؤ في البنوك التجارية الاردنية .

التوصيات

وفقا لما توصل له الباحث بعد تحليل بيانات الدراسة و استخلاص النتائج يوصي الباحث البنوك التجارية الاردنية و المهتمين بما يلي :

التركيز و بشكل أكبر على العوامل الخارجية المؤثرة في أداء البنوك التجارية كونها ذات تأثير واضح في تحقيق أداء كفؤ كما اظهرت نتائج الدراسة.

السعي و بشكل أكبر لجذب المزيد من الودائع و منح التسهيلات المصرفية كونها تشكل و بدرجة كبيرة العامل الأكبر في تحقيق الربحية .

العمل على توسيع نطاق الخدمات المصرفية الاخرى لزيادة حجم التسهيلات و الودائع المصرفية ، لمساهمتها في تحسين الربحية و تحقيق اداء كفؤ.

اجراء دراسات مطولة قبل تحديد سعر الفائدة بشقيها (الدائنة و المدينة) على العمليات المصرفية كونها ذات تأثير قوي في جذب الودائع و منح القروض المصرفية .

العمل على دراسة مجموعة اخرى من العوامل الداخلية التي يتوقع بان تكون مؤثرة في أداء البنوك التجارية مثل، كفاءة قرارات مجلس ادارة البنوك و حجم الاحتياطات لدى البنوك التجارية

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أبو زعيتر، باسل (٢٠٦)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة، الإسلامية بغزة، فلسطين.
- أبو سمرة، رانيا (٢٠٠٧)، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين.
- باوني، محمد (٢٠٠١)، العمل المصرفي وحكمه الشرعي. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، (١٦)، ١٣٠.
- بوعبدلي، أحلام (٢٠١٥)، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها دار الجنان للنشر والتوزيع.
- البيلاوي، حازم (١٩٩٩)، نظرية النقود، مصر: الإسكندرية للطباعة والنشر.
- الجزار، جعفر (د.ت)، البنوك في العالم، دار النفائس للنشر.
- جلدة، سامر (٢٠٠٩)، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، (ط ١)، عمان، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع.
- الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن (٢٠٠٠)، إدارة البنوك، عمان: دار وائل للنشر.
- حنفي، عبد الغفار وقرياقص، سمية (١٩٩٧)، الأسواق والمؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
- حنفي، عبد الغفار (٢٠٠٢)، إدارة المصارف: السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية - البنوك الإسلامية والتجارية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- الخليل، جاسر (٢٠١٤)، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح - نابلس.
- دراوسي، مسعود (٢٠١٠)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: ١٩٩٩-٢٠٠٤م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة الجزائر.
- الرشدان، ايمن احمد (٢٠٠٢)، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.
- الرفاعي، عبد الهادي وعكو، فرح (٢٠١٤)، أثر سعر الفائدة في مبيعات شهادات الاستثمار واسترداداتها في مصرف التسليف الشعبي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ٣٦(٦)، ١٧٦، ١٧٧.
- السواعي، خالد محمد (٢٠١١)، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS، إربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي.

- شهاب، مجدي محمود (١٩٨٧)، النقود والبنوك والاقتصاد، الرياض: دار المريخ للنشر.
- عباسي، عصام (٢٠١٢)، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- عبد الله، عقيل جاسم (١٩٩٩)، النقود والبنوك، منهج نقدي ومصري، (ط١)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عوض الله، زينب حسني (٢٠٠٤)، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- عوض لله، زينب أسامة والفولي، محمد (د.ت)، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصري، منشورات الحلبي الحقوقية.
- غزيل، زهراء (٢٠١٣)، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائيه معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤ تولى البنك المركزي الرقابة على قطاع التأمين، و بحيث يتم نقل مهام الرقابة على قطاع التأمين إلى البنك المركزي خلال سنتين.
- القزويني، شاكرا (١٩٨٩)، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية.
- ممزيق، رامي اكرم وآخرون (٢٠١٤)، تحديد العوامل المؤثر على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا.
- مندور، أحمد محمد (٢٠٠٤)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، مصر: الدار الجامعية.
- الموساوي، ضياء مجيد (١٩٩٣)، الاقتصاد النقدي، الجزائر: دار الفكر.
- الموساوي، ضياء مجيد (٢٠٠٠)، الاقتصاد النقدي، الجزائر: دار الفكر للطباعة والنشر.
- هندي، منير إبراهيم (١٩٩٨)، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- يونس، محمود وآخرون (د.ت)، أساسيات علم الاقتصاد، (ط١)، مصر: الدار الجامعية للنشر.

- Alrgaibat, Ghazi (2013). Impact Of financial Factors On The Size Of The Credit Facilities granted By The Jordanian commercial Banks For the period 1996-2012. *ijcrb.webs.com*, 5(8).
- Athanasoglou, P., Brissimis, S., Delis, M. (2008). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 18(2), 121-136.
- Battese, GE, Heshmati, A. & Hjalmarsson, L. (2000). Efficiency of labour use in the Swedish banking industry: A stochastic frontier approach. *Empirical Economics*, 25(4), 623-640.
- Bekaert, G. (1998). *Regime Switches in Interest Rates*, Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.
- Ben Naceur, S. & Goaid, M. (2001). The determinants of the Tunisian deposit banks 'performance. *Applied Financial Economics*, 11, 317-319. <http://dx.doi.org/10.1080/096031001300138717>
- Berger, AN & De Young, R. (2001). The effects of geographic expansion on bank efficiency. *Journal of Financial Services Research*, 19(2), 163-184.
- Berger, AN, Leusner, J H & Mingo, JJ (1997). The efficiency of bank branches. *Journal of Monetary Economics*, 40, 141-162.
- Bos, JWB & Kolari, JW (2005). Large bank efficiency in Europe and the United States: Are there economic motivations for geographic expansion in financial services?. *Journal of Business*, 78(4), 1555-1592.
- Caplan, B.(2000).Rational expectation. George Mason University: Department of economics
- Crowley, J. (2007). Interest rate spread in English speaking Africa. IMF working paper, 123 - 45.
- Dicky and Fuller (1981). Likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root. *Economtrica*, 49(4), 1057.
- Dicky and Fuller (1979). Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root. *Journal of American statistical Association*, 74, 427-431.
- Emmanuelle, J. (2003). *Monetary and fiscal policy, Kenya*: University of Nairobi.
- Fisher, I. (1930). *The Theory of Interest*, New York: Macmillan.
- Folawewo, A. O. & Tennant, D. (2008). Determinants of Interest Rate Spread in Sub-Saharan African Countries: A Dynamic Panel Analysis. The 13th Annual African Econometrics Society Conference, 9 - 11 July 2008, Pretoria, republic of South Africa.
- Goddard, J., Molyneux, P. & Wilson, J. O. S. (2004). The profitability of European banks: a cross-sectional and dynamic panel analysis. *Manchester School Review*, 72, 363-383. <http://dx.doi.org/10.1111/j.1467-9957.2004.00397.x>.

Green, W.H. (2003). *Econometric Analysis*, (5th Edition), Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall.

Guo, K. & Stepanyan, V. (2011). Determinants of Bank Credit in Emerging Market Economies. International Monetary Fund Working Paper, European Department, No. WP/11/51.

Hughes, JP, Lang, WW, Mester, LJ. & Moon, CG. (1999). The dollars and sense of bank consolidation. *Journal of Banking and Finance*, 23(2), 291–324.

Imran, K. & Nishat, M. (2013). Determinants of Bank Credit in Pakistan: A Supply Side Approach. *Economic Modeling*, 35(C), 384-390. <http://dx.doi.org/10.1016/j.econmod.2013.07.022>

Johansen (1995). *Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models*.

Keynes, John Maynard (1936). *The General Theory of Employment Interest and Money*, Macmillan press.

Khan, W. Ahmad & Sattar, Abdul (2014). Impact of Interest Rate Changes on the Profitability of four Major Commercial Banks in Pakistan. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, ISSN 2162-3082, 4(1).

Kirimi, Ezra (2015). The Effect of Lending Interest Rates On Financial Performance of Commercial Banks in Kenya.

Kock, T. & MacDonald's (2014). *Bank management*, (8th edition).

Kondo, Kazumine (2017). Does Branch Network Size Influence Positively the Management Performance of Japanese Regional Banks? MPRA Paper No. 81257, posted 9 September 2017 16:45 UTC

Lipsey, R.G. (1982). *An Introduction to Positive Economics*, London: Butler and Tanner Ltd.

Luqman, Olawale Samuel (2014). The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria (December 10, 2014). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2536531>

Mahathanaseth, I. & Tauer, LW. (2014). Performance of Thailand banks after the 1997 East Asian financial crisis. *Applied Economics*, 46(30), 3763–3776.

Maigua, Cecilia & Mouni, Gekara (2016). Influence of Interest Rates Determinants on the Performance of Commercial Banks in Kenya. *I J A R A, F M S*, 6(2), E-ISSN: 2225-8329, P-ISSN: 2308-0337 pg. 12.

Miller, S. and A. Noulas (1997). Portfolio Mix and Large-bank Profitability in the USA. *Applied Economics*, 29, 505-12.

Mishkin F. (2004). *The economics of money, banking, and financial market*, (7th edition).

Molyneux, P. & Thornton, J. (1992). The determinants of European bank profitability. *Journal of Banking and Finance*, 16, 1173–1178. [http://dx.doi.org/10.1016/0378-4266\(92\)90065-8](http://dx.doi.org/10.1016/0378-4266(92)90065-8)

- Moore, W. and Craigwell, R. (2000). Market Power and Interest Rate Spreads in the Caribbean, Central Bank of Barbados.
- Mushtaq, Saba and Siddiqui, Danish Ahmed (2016). Effect of interest rate on bank deposits: evidences from Islamic and non-Islamic economies.
- Nelson, C. and Plosser, C. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. *Journal of Money Economics*, 10.
- Ngugi, R.W. (2001). An empirical Analysis of Interest Rate Spread in Kenya. African Economic Research Consortium. Research paper 106.
- Nwaezeaku, N. C. (2006). Theories and Practice of Financial management. Owerri. Ever Standard Publishing <https://www.scribd.com/doc/59069160>
- Okun, Dancan (2012). The Effect Of Level Of Deposits On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya. <http://erepository.uonbi.ac.ke/handle/11295/12539>
- Olokoyo, F. (2011). Determinants of Commercial Banks' Lending Behavior in Nigeria. *International Journal of Financial Research*, 2(2), 61-72. <http://dx.doi.org/10.5430/ijfr.v2n2p61>
- Phillips, P.C. and Perron, P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. *Biometrical*, 75, 335-346.
- Ramadan, I.Z., Kilani, A.Q and Kaddumi, T.A. (2011). Determinants of Bank Profitability: Evidence from Jordan. *International Journal of Academic Research*, 3(4), 180-191.
- Rhyne, E. (2002). The Yin and Yang of Microfinance: reaching the Poor and Sustainability. *Micro banking Bulletin*, July, 1998, 45.
- Rustam, S., Bibi, S., Zaman, K., Rustam, A. & Haq, Z. U. (2011). Perceptions of Corporate Customers towards Islamic Banking Products and Services in Pakistan. *The Romanian Economic Journal*, 41, 107-123
- Sharma, P. & Gounder, N. (2012). Determinants of bank credit in small open economies: The case of six Pacific Island Countries. Discussion Paper Finance, Griffith Business School, Griffith University, No. 2012-13. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2187772>
- Shiers, AF (2002). Branch banking, economic diversity and bank risk. *Quarterly Review of Economics and Finance*, 42(3), 587–598.
- Stock, J. H. and Watson, M. W. (1988). Testing for Common Trends. *Journal of American Statistical Association*, 83.
- Thilakaweera, B., Harvie, C. & Arjomandi, A. (2016). Bank outreach and performance: evidence from banking efficiency in Sri Lanka. The International Conference of the Association of Korean Economic Studies (AKES).
- Turnovsky, S. J. (1985). Short-term and long-term interest rates in a monetary model of a small open economy, Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.
- Vu, HT & Turnell, S. (2010). Cost efficiency of the banking sector in Vietnam: A Bayesian stochastic frontier approach with regularity constraints. *Asian Economic Journal*, 24(2), 115–139.

ثالثاً- مواقع الإنترنت:

<http://www.economicdiscussion.net/banks/commercial-banks-its-functions-and-types-explained/4149>

<http://dictionary.cambridge.org/dictionary/English/loan>

<http://www.investopedia.com/terms/i/inflation.as>

<https://en.wikipedia.org/wiki/Inflation>

<http://www.investopedia.com/terms/b/balancesheet.asp>

http://www.kibs.edu.kw/upload/Loans_386.pdf

<https://sqarra.wordpress.com/deposits>

<http://www.capitalbank.jo/ar/sme/product>

<http://financialanalysisguide.net/الكمبيالات-والتحليل-المالي/خصم.html>

"Interest rate", Business Dictionary, Retrieved 11-10-2017. Edited.

"Interest Rate", Cambridge Dictionary, Retrieved 11-10-2017. Edited.

"Interest Rate", Investopedia, Retrieved 11-10-2017. Edited.

<http://www.economicdiscussion.net/interest-rate-theories/interest-meaning-definition-and-types- Economics/13927>

قائمة الملاحق

ملحق (١) الوسط المرجح لسعر الفائدة المدينة على الودائع المصرفية ٢٠١٠ - ٢٠١٦

السنة	ودائع تحت الطلب	ودائع توفير	ودائع لأجل
2010	0.44	0.77	3.40
2011	0.43	0.70	3.46
2012	0.42	0.76	4.19
2013	0.38	0.87	4.97
2014	0.43	0.79	4.11
2015	0.32	0.62	3.06
2016	0.26	0.56	3.04

ملحق (٢) الوسط المرجح لسعر الفائدة الدائنة على التسهيلات المصرفية ٢٠١٠ - 2016

السنة	جاري مدين	قروض وسلف	خصم كمبيالات
2010	9.12%	9.01%	9.41%
2011	8.80%	8.67%	9.34%
2012	9.28%	8.95%	9.59%
2013	9.20%	9.03%	10.13%
2014	9.15%	8.84%	9.95%
2015	8.01%	8.24%	8.70%
2016	7.60%	7.83%	10.42%

ملحق (٣) معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية ٢٠١٠ - ٢٠١٦

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البنك العربي	1.00	0.86	0.77	1.10	1.36	1.300	1.140
بنك الإسكان للتجارة و التمويل	1.22	1.33	1.30	1.30	1.40	1.650	1.530
بنك الاتحاد	1.40	0.79	0.93	1.22	1.26	1.370	1.180
البنك الأهلي الأردني	0.78	1.20	1.00	0.49	1.49	0.940	0.200
البنك الأردني الكويتي	2.30	1.70	1.75	1.70	1.40	1.100	0.860
بنك الأردن	1.91	2.10	2.16	2.50	2.51	2.240	1.727
بنك القاهرة عمان	2.61	2.10	1.80	2.00	1.90	2.000	1.270
بنك المال الأردني	0.21	-0.09	0.94	1.77	2.43	0.370	0.300
بنك الاستثمار العربي الأردني	1.20	1.20	1.40	1.35	1.63	1.200	1.300
بنك سوسيته جنرال - الأردن	1.41	0.92	1.12	1.24	1.22	0.960	0.870
البنك التجاري الأردني	0.46	0.06	0.18	0.25	0.69	1.180	0.568
بنك المؤسسة المصرفية العربية	1.73	1.77	1.43	1.33	1.28	1.450	1.320
البنك الاستثماري	1.50	1.30	1.42	1.39	1.36	1.550	1.420

ملحق (٤) حجم الأصول لدى للبنوك التجارية الأردنية ٢٠١٠ - ٢٠١٦

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البنك العربي	8172.00	8,563.00	7858.00	8,624.00	8,726.00	8,806.00	9,267.00
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	4928.90	5,507.20	5857.00	6,082.00	6,508.60	6,842.00	6,751.00
بنك الاتحاد	1518.39	1,441.79	1727.00	1,912.59	2,239.69	2,392.87	2,563.07
البنك الأهلي الأردني	1963.00	2,043.00	1979.00	1,971.00	2,120.00	2,270.00	2,505.00
البنك الأردني الكويتي	1809.40	1,949.50	1992.90	2,484.20	2,369.00	2,546.90	2,447.13
بنك الأردن	1444.30	1,591.30	1600.10	1,729.60	1,859.60	1,872.71	2,005.17
بنك القاهرة عمان	1395.00	1,510.00	1583.00	1,774.00	1,885.22	2,077.00	1,998.00
بنك المال الأردني	1149.00	1,321.69	1460.00	1,594.44	1,825.47	1,787.43	1,817.95
بنك الاستثمار العربي الأردني	733.90	790.0	877.70	1,060.00	1,632.00	1,661.20	1,678.60
بنك سوسيته جنرال - الأردن	343.00	361.66	480.14	642.00	867.13	1,210.77	1,303.73
البنك التجاري الأردني	719.22	751.00	775.01	989.98	1,096.41	1,405.00	1,171.00
بنك المؤسسة المصرفية العربية	679.00	741.00	813.00	939.00	1,083.00	1,015.60	1,099.28
البنك الاستثماري	665.18	685.46	694.00	767.70	778.62	810.71	854.83
الإجمالي	25,520.2	27,256.6	27,696.8	30,570.5	32,990.7	34,698.1	35,461.7

ملحق (٥) External Factor's Rate 2010 - 2016

Year	GDP Growth	Inflation Rate	Discount Avg.Rate	Deposit Dr. Avg. Rate	Loan Cr.Avg. Rate
2010	10.94%	4.80%	4.25%	3.40%	9.01%
2011	9.14%	4.20%	4.38%	3.46%	8.67%
2012	7.27%	4.50%	4.96%	4.19%	8.95%
2013	8.59%	4.80%	4.84%	4.97%	9.03%
2014	6.65%	2.90%	4.20%	4.11%	8.84%
2015	4.72%	-9.00%	3.92%	3.06%	8.24%
2016	3.03%	-8.00%	3.75%	3.04%	7.83%

ملحق (٦) تفرع البنوك التجارية الأردنية ٢٠١٠ - ٢٠١٦

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البنك
74	75	74	75	77	79	79	البنك العربي
117	113	113	111	110	106	105	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
41	38	37	35	30	24	21	بنك الاتحاد
55	56	55	53	51	50	47	البنك الأهلي الأردني
61	56	56	47	44	44	42	البنك الأردني الكويتي
71	70	69	66	67	67	65	بنك الأردن
73	72	69	70	69	66	62	بنك القاهرة عمان
12	12	12	12	13	15	17	بنك المال الأردني
18	18	20	15	12	11	11	بنك الاستثمار العربي الأردني
29	27	28	28	28	28	25	بنك سوسيته جنرال - الأردن
27	27	27	27	27	25	25	البنك التجاري الأردني
12	11	10	11	9	9	9	بنك المؤسسة المصرفية العربية
17	17	16	16	16	16	16	البنك الاستثماري
607	592	586	566	553	540	524	المجموع